حق العودة

Haq Al-Awda

العـــــدد (٦٨)
السنة الرابعة عشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة

كانون الأول
٢٠١٦

ملف العـدد:

مائة عام على الاستعمار الاحلالي

عملانية العودة ومسؤولية الجهات المكلفة

فعالية إحياء يوم الأرض، غزة، آذار ٢٠١٤. (تصوير: مركز بديل)

ساهم في هذا العدد:

صائب عريقات (رام الله)

عيسى قراقع (بيت لحم)

نضال العزة (بيت لحم)

أمجد القسيس (بيت لحم)

أحمد مفلح (لبنان)

تيسير محيسن (غزة)

وسام رفيدي (رام الله)

الافتتاحيـة
استراتيجية التهجير وانعدام استراتيجيات المعالجة

في الوقت الذي يكمل فيه وعد بلفور المشؤوم عامه المئة، وتدخل النكبة الفلسطينية وحالة التشرد الفلسطيني عامها السبعين، تنشغل محافل القرارات الدولية بالأزمات والحروب التي تمزق الوطن العربي بشكل عام وسوريا بشكل خاص. وبينما تتسابق القوى المتنفذة في القرار الدولي الى استثمار هذه الأزمات والحروب وفقاً لمصالحها الاستعمارية والمستقبلية، يظل ميزان القوى يـراوح بين داعـم ومحارب للإرهاب في ظل استمرار التهجير والتشريد في المنطقة.

وقد أدى تفاقم الأوضاع في سوريا ونشوء حالات لجوء ونزوح جديدة الى تغير في الأولويات الدولية، مما انعكس سلباً على قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. فلم تعد قضيتهم تحظى باهتمام دولي في ظل اتساع حالات اللجوء. لقد بات الخطاب الدولي يُركز على مواجهة الارهاب وتحقيق الأمن القومي في ظل الفوضى التي تجتاح الاقليم العربي والعالم. ولعل التقليصات التي طالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ليست الا جزءً من تراجع الاهتمام الدولي والاقليمي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي لم يتم التوصل الى حل نهائي لها بالرغم من مرور قرابة ٧٠ عاماً عليها.

في الوقت الذي يتعرض فيه اللاجئون في دول الشتات الى التهجير، لا يـزال الفلسطينيون يخضعون لسلسلة ممنهجة ومستمرة من سياسات التهجير القسري التي تُنفذها اسرائيل على جانبي الخط الأخضر بهدف تفريغ الأرض من سُكانها؛ بالإضافة الى الزج بهم في النزاعات القائمة وتشتيتهم في دول لجوء جديدة، وتدمير البنية الاجتماعية والسياسية لهم، واستمرار حرمانهم من حقهم في العودة. ففي سوريا ومنذ بداية الحرب الأهلية، تم تهجير أكثر من ١١٠,٠٠٠ فلسطيني الى الدول المجاورة، إضافة الى ما يزيد عن ٢٨٠,٠٠٠ اخرين تم تهجيرهم داخل حدود سوريا.

فـي الـوقـت ذاتـه وفـي ظـل هـذه الـفـوضـى، تـبـدو القيادة الفلسطينية عاجزة عن تطوير استراتيجية وطنية وشاملة في مواجهة الاستعمار الصهيوني بما يُرسخ الثوابت الوطنية الفلسطينية، لا سيما حقوق اللاجئين غير القابلة للتصرف. فالحلول السياسية التي تتعاطى معها القيادة الفلسطينية والمبادرات الدولية السياسية، في جوهرها تنتقص وتهمش قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا تعتمد ولا تتخذ من القرارات الدولية مرجعية لها.

ان التعامل مع قضية اللاجئين وفقاً للمبادرة العربية التي يجري العمل حالياً على تعديلها لتناسب المقاس الاسرائيلي، والتي ترى أصلاً أنه بالإمكان حلها بالتسويات السياسية من خلال "حل متفق عليه"، يُجرد قضية اللاجئين من مفهومها القانوني الذي نص عليه القرار ١٩٤. إن هذه المنهجية تشكل استمراراً لتجاهل إشـراك اللاجئين الفلسطينيين في صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم وحقوقهم.

ان الحل النهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لن يكون بفرض الحلول السياسية المجحفة، أو تجزئة القضية الفلسطينية تحت اطار التكتيكات التي لن تؤدي في النهاية الا الى تصفية القضية والحقوق، وانما من خلال تبني النهج القائم على الحقوق وتطبيق اسس العدالة للاجئين الفلسطينيين والمتمثلة في تنفيذ القرار ١٩٤. بلا شك، ان ميزان القوى الحالي لا يسمح بذلك، ولكن اختلاله لا يجيز التنازل بأي شكل من الأشكال؛ بل يجب أن يُشكل حافزاً على التمسك بالثوابت من جهة والعمل على تغيير ميزان القوى المختل من جهة ثانية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وكافة القوى والمؤسسات الوطنية التي تُعنى بقضية اللاجئين والفلسطينيين عليها أن تقف على برامجها واولويتها واعادة صياغة هذه الاولويات والبرامج بما يدعم تحقيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين من خلال العمل بطريقة منظمة وقابلة للتراكم.

هيئة التحرير

في صلاة منتصف الليل قلت لها: هزي جذع النخلة كي أحيا

بقلم: عيسى قراقع*

إبنة أحد الأسرى تضيء شمعة الميلاد أمام شجرة، نيسان ٢٠١٦ (المصدر: وكالة معاً الإخبارية)

في صلاة منتصف الليل، حيث تكتمل اعياد الميلاد المجيدة، ويستعد العالم لاستقبال سنة جديدة، وداخل كنيسة المهد المعرقة بالتراتيل والانفاس والادعية والابتهالات، وتحت سقف القباب المشعة والشموع المضيئة، ووسط رائحة الابخرة وامام المذود الذي ولد فيه السيد اليسوع عليه السلام، وانطلق نبيا ومبشرا واسيرا وشهيدا الى رحاب الكون، قلت لمريم العذراء: هزي جذع النخلة كي احيا، واستحق مواعيد شمسك الجميلة.

بعد مائة عام على وعد بلفور المشؤوم وخمسون عاما على الاحتلال الاسرائيلي وسبعون عاما على النكبة الفلسطينية، هزي التاريخ وارفعي التراب عن البيت والذاكرة والبرهان، هناك عظامنا ولحمنا واحلامنا، وهنا انتفاضة ميلادنا الأول عندما يلتقي الماضي والحاضر وينفجران.

هزي جذع النخلة كي احيا، ايتها الممتلئة النعمة، افيء الى حجر تعكزتِ عليه وانت تتسلقين النجوم، واجري في براري روحك وانت تُلاحَقين وتتعذبين، واصعد عبر يقينك السماوي وانت تدقين على كل باب وغيب حتى انفتحت بوابة السماء.

هزي جذع النخلة كي احيا، واطلق في بلدي هذا الزفير: لسنا عبيدا لمن جاءوا الى ارضنا بالوهم والسلاح والاساطير، ففي ارضنا كان اول الكلام واول الولادة، ارضنا جسدنا وهيكلنا وبشارتنا، ثمرتنا المباركة انتشرت من بطنك حتى اتسعت الحقول.

تحت ترابنا وفي جوف صخورنا شهدائنا وانبيائنا وجذوع جذورنا، وفـوق ارضنا صلاتنا وأغانينا ومحاريثنا وكنائسنا وجوامعنا، هنا اولنا وهنا آخرنا ، والوحيدون القاطنون بين السماء والكتاب والتراب.

هزي جذع النخلة كي احيا ، لا نريد من يشهد بعد الآن على موتنا واوجاعنا وفقرنا ومرارتنا ، لسنا سجناء القوة الطاغية والعنصرية ، والاحتلال ليس قدرنا الابدي، نحن البشر الذين يضيئون كل الكواكب ولا ينطفئون ، نحن الفلسطينيون ، منا الكوفية والقمح واللبن والعسل الاحمر، وفي فراش نسائنا ولد الانبياء، فليرحل غيرنا عنا، فلنا هنا ما نعبد، ولهم هناك بعيدا ما يعبدون.

هزي جذع النخلة كي احيا، ايتها العذراء يا فائقة القداسة، ايتها الشفيعة، املأي قلوبنا حبا متقدا، العالم يسمعنا الآن، الهواء يصلي معنا لوجه الحرية والسلام والانعتاق من براثن الاحتلال، تنهدي ايتها البتول الطاهرة صعودا هبوطا الى كل ما جهلته اسفارهم التلمودية ، اصوات اجراسنا اعلى وأبعد، وآذاننا يصدح حتى يقوم الناس فجرا الى الصلاة، وينتشرون في عضلات الحياة.

هزي جذع النخلة كي احيا، اعطنا اسرار الخلاص والشجاعة لنواصل العيش على ارضنا، فلا تعدي مدفنا لطفلك بعد الان، اعدي سريرا وحليبا واضيئي ، هزي جدران السجون عن مئات الاطفال الاسرى، اطفالك، حرريهم من الخوف والتعذيب والفزع، ومن الطغيان الفاشي الاسرائيلي الذي يهدد اطفال فلسطين قتلا واعتقالا.

هزي جذع النخلة كي احيا، يا سلطانة السماوات ، يا نجمة البحر، انها القدس تجلس في احضانك، انه الاسير كريم يونس على رأس نجمتك، انها دلال المغربي فوق حصانك الابيض، انها بيت لحم ترتدي ثوبك، تلبس اكليل الشوك قبل ان يصلبوها و يحاصروها بالمستوطنات والـجـدران والقناصة والحواجز العسكرية، ايقظي البحر، وقومي بعثا وانتفاضة واموجا غاضبات عاتيات ثائرات.

هزي جذع النخلة كي احيا، يا عذراء العذارى ، خلصينا من هذا الورم الخبيث الذي يسمى الاحتلال، وخلصينا من ثالوث اسرائيل الدنس المتمثل في العنصرية والتطرف الديني والفساد الاخلاقي والجنون، خلصينا من قوانين النهب والاستيطان على ارض ليست لهم، خلصينا ممن يسرقون مياهنا ويحرقون اشجارنا ويعدمون اولادنـا، ومن عنف دولة اسرائيل المنظم، اصغي الى صلواتنا واستجيبي لنا، آمين آمين.

اللاجئون يرفعون مفاتيحهم ودمهم في ساحة الميلاد، يمتطون حصانهم وينطلقون اولادا وشبابا ونساء وشيوخا، وكل مفتاح راية، وكل راية بطاقة ميلاد وشمعدان ، وانظري، ها هم اجيال يتمردون ويكبرون اسرع من الموت والنسيان ، انظري، ها هم يموتون ويحيون في الزمان والمكان.

هزي جذع النخلة كي احيا، يا ام الرحمة ، يا شفاء المرضى ورجاء الاسرى ، ويا والدة المعذبين واللاجئين والفقراء، قولي لهم: كل شهدائنا واسرانا ومبعدينا سيأتون يوما، دمنا ونكبتنا وحسرتنا وغيابنا وحضورنا وآياتنا، سياتون ويرجمون ويحاكمون دولة الخطيئة والخطايا، عدوة السلام والمحبة والمسرّة، عدوة نفسها، المغلولة المحشورة الخائفة المتوجسة من العيش مع الآخرين، سيأتون ويرجمون شياطينها بالحجارة الى آخر الآخرة.

في صـلاة منتصف الليل وجـدت نفسي اردد مع الشاعر المرحوم اسكندر الخوري:

بَلَدَ السلامِ وليس فيكَ سلامُ
مني اليكَ تحية وسلامُ
أنا ان نأيتُ وان اقمتُ فإنني
لكَ مخلص مالي سواكَ مقامُ

* عيسى قراقع: رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين، عضو الجمعية العمومية لمركز بديل.

ماهية العودة الفعلية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

بقلم: نضال العزة*

لاجئون فلسطينيون في لبنان خرجوا من مخيماتهم بالحافلات وتوجهوا إلى الحدود اللبنانية-الفلسطينية، مارون الراس، ٢٠١١. (تصوير: كوستانزا/مركز بديل)

الادبيات الفلسطينية الحقوقية والسياسية زاخرة ومكتظة بالتأكيد على العودة كحق. في المقابل، وبصرف النظر عن دقة المنهج المتبع في تقديمه، بقي حق العودة تصورا عاما – الا فيما ندر من بعض الاجتهادات الخجولة- واصبح بمرور الوقت اشبه بالحلم. يحاول هذا المقال ان يلقي الضوء على منهج العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين المطلوب تطويره كاساس لاي حل عادل ودائم يضمن انهاء الصراع ويتجاوز حالة ادارة الصراع بحلول قاصرة؛ اي الحالة السائدة حاليا.

تقتضي معالجة حالة اللجوء الفلسطيني المستمرة عناية سياسية وقانونية وعملانية خاصة. ذلك لانه لجوء جماعي، وطويل الامد، وناشئ عن تغير السيادة في معظم فلسطين – اي نشوء دولة جديدة "اسرائيل" غير دولة قومية اللاجئين. هكذا معالجة او عناية لم تتم حتى اليوم، لا بسبب غياب الارادة السياسية للدول المتنفذة فقط، بل ايضا بسبب العزوف عن اجتراح خيارات حل/حلول خارج اطار الحلول التقليدية: انهاء وجود اسرائيل او استسلام الفلسطينيين وقبولهم باللاعودة. بقراءة سريعة يتبين ان تقديم الحل الاول (انهاء وجود اسرائيل) كان قد قُرن بالقضاء على السكان المستعمرين اليهود، سواء كان ذلك عن خلل في منهج/استراتيجية التحرير، او بقصد التشويه لاستدرار مزيد من الدعم والتحشييد الغربي. وبدوره، اقترن حل اللاعودة بتنازل المهجرين الفلسطينيين عن حقوقهم؛ سواء تم ذلك بالقمع، او بدمجهم قسريا في دول الشتات، او باستلاب الحق عبر التنازل عنه بمفاوضات. في الحالتين لم يكن اللاجئون الفلسطينيون كجماعة او كافراد هم اصحاب الارادة في تصميم او اقتراح الحل كما يقتضي القانون الدولي؛ بل كانوا الضحية - موضوع الاضطهاد. وبالتالي، لم يكن امام اللاجئين في مواجهة المعاناة المستمرة، والاقصاء، والتهميش سوى التمسك بالحق الذي غدا اشبه بحلم وفكرة عامة غير مؤطرة في منهج يرسم ماهيته وآليات تحقيقه.

تكتسب الحاجة الى تأطير ماهية العودة في منهج عملي اهميتها من ضرورات اربع:

الضرورة الاولى: ضرورة الخروج من دائرة مقاربة العودة كحلم غير قابل للتحقيق. مقاربة العودة كحلم فيها اهدار للحق نفسه حيث ستتحول هكذا مقاربة في ظل استمرار النكبة والصراع الى بيع لوهم اسمه العودة، وفي احسن الاحوال الى مشروع مقايضة يوظف بطريقة انتهازية على طاولة المفاوضات. ان الانخراط في هكذا مقاربة (بيع وهم العودة) يسهم ولو بشكل غير مقصود او مباشر في انجاح مشروع/منهج الحل باللاعودة؛ اي تيئييس اللاجئين اصحاب الحقوق، واجبارهم على التنازل عنها، وفرض الاندماج بالتوطين او باعادة التوطين عليهم خلافا لارادتهم الحرة، وخلافا لما يقتضيه القانون الدولي (مبدأ الطوعية في اختيار الحل الدائم) ومبادئ العدالة. وعيله، سيكون من العبث الاستمرار في مطالبة الناس التمسك بالعودة لمجرد انها حق، ودون تمكين اصحاب الحق به من رؤية اثر تطبيقه في ظل حالة من اللجوء طويل الامد والمعاناة اليومية المتزايدة. ان وجود او التعرض للظلم والاضطهاد وحده دون ادراك اثر زواله وآلية تحقيق الحق لا يصنع التغيير. وعليه، رسم ماهية العودة الفعلية هو بمثابة ارساء اللبنة الاولى في مشروع التحرر والعودة وتحقيق السلام العادل والدائم.

الضرورة الثانية: ضرورة ضمان شروط ديمومة الحل النهائي؛ اي تحقيق السلام العادل والدائم عبر معالجة جذور الصراع وليس مجرد ادارته. ولعله من نافل القول التأكيد على ان احترام حقوق الانسان بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، ومبادئ العدالة، والقيم الانسانية تقتضي بالضرورة في الحالة الفلسطينية احترام حقوق ٦٦٪ من الشعب الفلسطيني لضمان ديمومة الحل. ان اي حل، حتى لو كان "متفقا عليه" ما بين الاطراف السياسية في ظل الاختلال الحاد لموازين القوى، لا يؤدي الى انهاء الطبيعة الكولونيالية/الاستعمارية لاسرائيل، ولا يجتث العنصرية المؤسسية لها، ولا ينصف اللاجئين على اساس مبدأ الطوعية في اختيار الحل الدائم وبموجب مبادئ العدالة قد ينجح مؤقتا، ولكنه لن يدوم. يلزم التفريق هنا ما بين شروط الديمومة المعروضة والحل التقليدي المعروض في الفقرة اعلاه (انهاء وجود اسرائيل). فشروط الديمومة هنا لا تشمل السكان اليهود كما تروجها اسرائيل والصهيونية؛ بل تستهدف نظام دولة إسرائيل القائم على الاستعمار الاحلالي، والتمييز والفصل العنصريين، والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين.

الضرورة الثالثة: ضرورة اعتماد اسس المعالجة الموضوعية بالنظر الى حالة اللجوء الجماعي، وامد التهجير/اللجوء الطويل، وتغير السيادة (نشوء دولة من غير قومية اللاجئين) في تصميم الحل. لا شك ان هذه العوامل لا يجب ان تؤثر في مشروعية الحق نفسه وشرعية المطالبة به (حق العودة)، ولكنها بلا شك ذات تأثير حاسم في رسم ماهية العودة في التطبيق الفعلي. فاذا كانت العودة حق، وهي كذلك، فانه ليس من الصحيح الافتراض انها تعني استعادة لما كانت عليه الحالة قبل العام ١٩٤٨. واذا كان من الصحيح القول بانه ليس بالامكان استعادة الحالة الى ما كانت عليه ما قبل ١٩٤٨، فانه ليس من الصحيح بمكان الافتراض ان الحق تقادم وسقط بمرور الوقت، او ان العودة مستحيلة، او غير عملية، او ان تطبيقها سيمس بالاوضاع المستقرة، او سينتج عنها تشريد جديد (لليهود في هذه الحالة) واستعادة لما عرف في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين بالمشكلة اليهودية بشكل جديد. بدون التقليل من قيمة اي من هذه الادعاءات، والتي يجب الوقوف عندها منفردة ومجتمعة خلال تصميم ماهية العودة الفعلية، يمكن القول انها نفسها تفرض ضرورة المعالجة بطريقة ابداعية. فالابقاء على الحالة على ما هي عليه لا يشكل حلا، خصوصا وان منهج فرض الحل المقابل او منهج ادارة الصراع بالحلول الجزئية لن يخرجنا من دائرة الصراع المتجدد. يترتب على هذا ان منهج العودة الفعلية لا يجب ان يتقصر على بناء تصور عودة الفلسطينيين اصحاب الحق، بل يجب ان يضع ايضا تصورا واضحا وعمليا مبنيا على اساس ما هو موجود فعليا على الارض ويحفظ حقوق الانسان لما سيكون عليه حال وحقوق السكان اليهود المستعمرين في الاصل و/او ورثتهم من الاجيال اللاحقة.

الضرورة الرابعة: ضرورة دحض الايدلوجيا الصهيونية وتثبيت فلسفة وقواعد حقوق الانسان محلها. في مجال النضال الهادف الى انهاء الطبيعة الاستعمارية والعنصرية لاسرائيل وتحقيق الحل/ السلام الدائم لم يعد يكفي القول بان الصهيونة كحركة وكأيدلوجيا عنصرية واستعمارية في تكوينها واهدافها، وانها تختلف عن اليهودية كديانة؛ بل يجب البحث عن الاصول الجامعة للناس والتي توحدهم في مشروع التحرر وارساء السلام الدائم. تزداد اهمية هذا الامر بالنظر الى وجوب اختراق الصورة النمطية عن الاخر والمفاهيم المشوهة من جهة، وابراز القواسم المشتركة (القيم والحقوق الانسانية) من جهة ثانية.[1] فعلى سبيل المثال في الوقت الذي تقدم الصهيونية واسرائيل تنكرها لحق العودة للفلسطينيين باعتباره مشروع تطهير عرقي لليهود، لا يزال يجري حتى اليوم مواجهة ذلك التنكر بمنهج قاصر يتجمد عند حدود ان حق العودة مقدس، وقانوني، ووطني، وانساني. بكلمات اخرى،

١ هذا الاختراق لا يشكل دعوة الى التطبيع، لانه ينشد تأسيس علاقة نضالية متكافئة على اساس الاعتراف بالحقوق كاملة غير منقوصة ابتداء، ومن ثم الانخراط في علاقة نضالية لتحقيقها تلك الحقوق.

يتبع

لم يتم تحدي المزاعم الصهيونية والاسرائيلية عبر تقديم ما يمكن ان يتحقق بالعودة في مجالات التنمية الاقتصادية، والتنوع الثقافي (ناهيك عن الاستقرار والعدالة)، واثر ذلك على اليهودي – الاسرائيلي ابن او حفيد المستعمر الصهيوني وغيره. لم يتم مثلا تفنيد الزعم بان العودة ستؤدي حتما الى محرقة جديدة، او تهجير لليهود، او الزعم بانها ستسلب اليهودي من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الان. ولمقاربة الفكرة من زاوية اخرى نقول: هل سيبقى اليهودي- الاسرائيلي صهيونيا اذا ادرك ان العودة لا تعني التهجير والتشتيت؟ هل سيبقى كذلك اذا ادرك انه لن يفقد حقوق الانسان المشروعة بعد ان يكون قد ادرك ان الفرق شاسع ما بين حقوق الانسان والامتيازانت المكتسبة بفعل الاستعمار واضطهاد الشعب الفلسطيني وتهجيره؟ الا يمكن/ وكيف يمكن ان يصبح ذلك الانسان- اليهودي ثوريا يناضل الى جانب الفلسطينيين لانهاء التكوين العنصري والاستعماري لاسرائيل اذا ادرك ان عودة اللاجئين ستحقق الاستقرار، والتنمية، والعدالة، والسلام الدائم؟

ضمن هذا السياق وعلى الاسس المبينة اعلاه، تصبح مهمة بلورة العودة في منهج عملي حاجة استراتيجية لاحلال السلام العادل والدائم على المدى البعيد، والاهم ضرورة نضالية وحقوقية ملحة لانجاز التحرر من الاستعمار والعنصرية المؤسسية بما يكفل الحقوق للجميع على اسس عادلة وعملية. ولعله من المناسب هنا القاء نظرة على تجارب شعوب اخرى عانت من التهجير واللجوء والاستيلاء على الممتلكات.

إعادة توزيع الاراضي في جنوب افريقيا:[٢]

عبر اكثر من قرن من الزمان الصراع احكم خلاله المستعمرون البيض قبضتهم على ولايات ما اصبح يعرف لاحقا بجمهورية جنوب افريقيا، تم حصر ٨٠٪ من السكان الاصليين (السود) في اقل من ١٣٪ من مساحة البلاد. تجريد السكان الاصليين من ملكيتهم الاساسية للارض كانت اهم اركان هذه العملية الاستعمارية التي شملت تأسيس نظام فصل عنصري حاد. ومع انتصار الثورة، وتفكك نظام الفصل العنصري شكلت عملية اعادة الاملاك، وبالذات ملكية الاراضي، الى اصحابها التحدي الاكبر امام النظام الديمقراطي الناشئ. ان عودة المهجرين الى ديارهم سواء ممن هجروا داخل جنوب افريقيا وهم الاغلبية الساحقة، او الذين هجروا الى خارجها، كانت تقتضي وضع استراتيجية لاعادة الاملاك. ضمن هذا السياق، تم التصدي الى الاسئلة الصعبة مثل: كيف يمكن التثبت من حقوق الملكية الاصلية؟ كيف يمكن تقسيم الملكية المشتركة بين اجيال متعاقبة من الورثة؟ كيف يمكن الفصل ما بين الملكية العامة للدولة والامـلاك الخاصة؟ كيف يمكن المحافظة على المنشآت والمرافق العامة التي اقيمت على ملكيات خاصة؟ كيف يمكن الحيلولة دون انهيار المشاريع الانتاجية الخاصة المقامة على اراض مملوكة اصلا للغير؟ كيف يمكن الحيلولة دون التسبب في تهجير او اضطهاد الاقلية من السكان البيض؟ كيف يمكن تحقيق الاستقرار، وحفظ الكرامة، والحقوق، والعدالة والمصالحة المجتمعية بين اطراف تصارعت لاكثر من قرن من الزمان؟

بالتأكيد لم يكن سهلا التعامل مع الوضع القائم في ظل المطالبات اللامتناهية. لذلك، كان لا بد من وضع حلول ابداعية وعملية. المعطيات على الارض، والخبراء، والتجربة كانت تؤكد ان اعادة كامل الملكية الى اصحابها الاصليين لم يكن حلا عمليا ولا عادلا. فالحل المطلوب ينبغي ان يكون قادرا على تحقيق ما يلزم من الاستقرار، ولا يتضمن هدرا لحقوق السكان الاصليين او تجريدا لورثة المستعمرين الاصليين والذين اصبحوا بمرور الوقت مواطنين في الدولة من حقوقهم المكتسبة بمرور الوقت. بالمجمل، كان المطلوب تدخل الدولة لسن قانون بشأن اعادة توزيع ملكية الاراضي. القانون الذي تم تشريعه، يضمن إعادة جزء من الارض لاصحابها الاصليين ما امكن ذلك، او منحهم ارضا بديلة، او تعويضهم نقدا، او تعويضهم بمقابل آخر (غيرالارض وغير النقد)، او تفضيلهم في خطط التنمية، او مزيج من اشكال اعادة الملكية او التعويض بما يضمن الحفاظ على المرافق العامة، والاستقرار المجتمعي، والحقوق المكتسبة لورثة المستعمرين من السكان.

استعادة المساكن في البوسنة والهرسك:[٣]

تسبب الصراع الذي نشب بانهيار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في مطلع التسعينييات من القرن الماضي واستمر لسنوات بتهجير الملايين من مختلف الاعراق والاثنيات. وقد تم تضمين اتفاقية الاطار للسلام المعروفة باسم اتفاقية دايتون لانهاء الصراعات احكام خاصة تؤكد على حق اللاجئين والمهجرين في جبر اضرارهم بالعودة الى ديارهم، واستعادتهم لممتلكاتهم وتعويضهم. في البوسنة والهرسك، التي تجاوز عدد اللاجئين والمهجرين منها وفيها ٢,٥ مليون، اقترنت عمليات اعادة تسهيل العودة بعملية استعادة الاملاك الخاصة وذلك لتشيجع العودة، وتحقيق قدر من الاستقرار والعدالة والمضي في اجراءات المصالحة المجتمعية بما يضمن تحقيق السلام الدائم. وقد كانت مسألة اعادة البيوت والمساكن لاصحابها الاصليين من ابرز التحديات التي وجب معالجتها ما بعد الصراع وخلال عمليات تسهيل عودة المهجرين . يصبح هذا التحدي مفهوما بالنظر الى طبيعة النظام الاشتراكي السابق الذي كان يحظر الملكيات الواسعة للاراضي في حين سمح بالملكية الخاصة للمساكن.

في التطبيق العملي وعلى مستوى التشريعات اللازمة كآلية لمباشرة اعادة الاملاك للعائدين، وبالذات المساكن، برزت اسئلة صعبة مثل: كيف يمكن اعادة البيوت المأهولة بساكن جديد؟ متى يمكن اخلاء الساكن الجديد وتحت اية شروط؟ كيف يمكن تحديد فيما اذا كان الساكن الجديد متعديا او حسن النية؟ ماذا سيحل بالعائد صاحب المنزل المدمر؟ ماذا سيحل بالساكن/الشاغل الجديد للمسكن الذي يتم اخلاؤه لتسليمه الى صاحبه عائد؟ ماذا عن حقوق الورثة في استعادة ملكية مورثهم المتوفى؟ كيف يمكن التعويض عن الشقق المدمرة كليا او جزئيا؟ ما هو دور الدولة والمجتمع الدولي؟

في المعالجة العملية كان لا بد من وضع تشريعات قانونية واجرائية جعلت من حق العائد المالك الاصلي استعادة مليكته الاصلية اولية بصرف النظر عن قانونية وجود الساكن الجديد. الى جانب ذلك ضمن تلك التشريعات تسهيل ليس فقط عملية استعادة الملكية او التعويض عن المليكة المفقودة، بل ايضا معالجة اوضاع الشاغلين الجدد للمساكن بعد اخلائهم، سواء كانوا حسني النية او سيئي النية؛ فتم ابتكار ما عرف بالسكن البديل المؤقت او الدائم والذي كان على الدولة توفيره للاشخاص الذين يتم اخلاؤهم من مساكن العائدين. ولانجاز ذلك بسرعة وكفاءة مناسبتين لم تكن تلك الاجراءات محض قانونية، بل ادارية في مجملها.

مما سبق يمكن الايجاز بان منهج العودة الفعلية ليست واحدا من الحلول التقليدية، ولا يمكن تحقيقها بمنهج الحلول الجزئية عبر ادارة الصراع. وبمرور قرابة سبعين عاما على النكبة لا يمكن الاكتفاء بالقول ان العودة حق، اذ يلزم اكساء هذا العظم باللحم بالنظر الى الحقائق المحيطة - بصرف النظر عن مشروعية تكوينها في الاصل. واذا كان هكذا منهج قد فرض نفسه في تجارب شعوب اخرى كجنوب افريقا والبوسنة والهرسك ما بعد انتهاء الصراع، فانه في الحالة الفلسطينية يشكل ضرورة ملحة حالية غير قابلة للتأجيل. وبلا شك، سيكون تطوير هكذا رؤية وترويجها بحاجة الى كثير من الجرأة والابداع.

٢ انظر: جان دجو بلاسي، استعادة الاراضي في جنوب افريقا، ورقة عمل رقم ٦، مركز بديل، ٢٠٠٤، متوفرة على الرابط:
http//:www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP-06-Jean-du-Plessis.pdf

٣ انظر: بول بريتيتور، الحق في السكن واستعادة الملكية في البوسنة والهرسك، دراسة حالة، ورقة عمل رقم ١، مركز بديل، ٢٠٠٤، متوفرة على الرابط:
http//:www.badil.org/ar/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP-01-Paul-Prettitore.pdf

*نضال العزة: مدير مركز بديل.

نظم مركز بديل في السنوات الأخيرة عدّة جولات لدراسة كيفية معالجة حالات اللجوء في عدة دول في العالم شملت كل من البوسنة والهرسك وقبرص وجنوب أفريقيا. (تصوير: مركز بديل)

الرؤيــة السياسيــة الفلسطينيــة

بقلم: أمجد القسيس*

مؤتمر صحفي لإعلان التوصل إلى تفاهمات ما بين الفصائل الفلسطينية، مصر، تشرين الأول ٢٠١٥ (المصدر: وكالة معاً الإخبارية)

في اطار سعيها الدائم للسيطرة الكاملة على أرض فلسطين بحدودها الانتدابية، تستمر اسرائيل بفرض مجموعة من السياسات الاستعمارية والقوانين العنصرية الهادفة الى تهجير وطرد السُكان الفلسطينيين الأصليين على جانبي الخط الأخضر. ولا تقتصر هذه السياسات والممارسات على الفلسطينيين داخل الحدود الانتدابية لفلسطين، وانما تطال الفلسطينيين في الشتات ايضا، عبر إدامة تهجيرهم والتنكر لحقهم في العودة، مما يُشكل نظاماً شاملاً مبنيا على التمييز العنصري ضد من هم غير اليهود.

تُلخص الفقرة السابقة الرؤية السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. للأسف، لا يوجد حالياً رؤية فلسطينية سياسية مناهضة للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية العدوانية، فالقيادات الفلسطينية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني الفلسطيني لم يتمكنوا حتى اللحظة من بلورة رؤية واضحة حول كيفية تنفيذ وتفعيل حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديداً الحق في تقرير المصير.

تنفيذ الرؤية الاسرائيلية استمرارٌ للنكبة الفلسطينية المستمرة

ان المكونات الأساسية التي تشكل النظام الاسرائيلي هي في اساسها مكونات تمييزية ضد الفلسطينيين من نواحي القومية، والجنسية/المواطنة، وحقوق الاقامة، وحق تملك الأراضي وغيرها. وقد قامت اسرائيل بفرض هذا النظام في العام ١٩٤٨؛ من أجل أن تسيطر وتطرد الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم بشكل قسري لاحقا، بمن فيهم الفلسطينيون الذين أصبحوا فيما بعد مواطنين في ما بات يعرف باسرائيل، والذين بلغ عددهم في ذلك الوقت قرابة ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق القدس عام ١٩٦٧، فرضت اسرائيل النظام العنصري نفسه على السكان وللأهداف ذاتها. ولم يكن فرض نظام الاستعمار الاحلالي الذي فرضته اسرائيل في الارض المحتلة عام ١٩٦٧ مُرتبطا بضرورات عسكرية أو أمنية؛ وانما تعود أصوله موجودة في فكر الحركة الصهيونية ومشروعها منذ البداية.

وفي محاولة لتفادي لفت الانتباه الدولي لعمليات التهجير القسري التي تجري على جانبي الخط الأخضر، ولعدم تكرار مشاهد التهجير الكبرى كما حدث في نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧، تقوم اسرائيل بتهجير الفلسطينيين مستخدمة سياسات تهجير صامتة، والتي من خلالها تعمل على خلق بيئة قهرية تؤدي الى تهجير السكان بأعداد صغير، لكن بشكل مُنتظم.

تنفيذ الرؤية الاسرائيلية انفاذ للمبدأ الاستعماري "فرق تسد"

يتماشى - للاسف - حصر المؤسسات الفلسطينية (الحكومية والأهلية) لتفويضها وأماكن تدخلاتها في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو داخل الخط الأخضر فقط، مع "التقسيمات القانونية" التي فرضتها اسرائيل على الفلسطينيين اصلا بهدف عزل تلك المناطق عن بعضها البعض.

وقد ذهبت بعض المؤسسات والمنظمات الى ابعد من ذلك، حيث أنها حددت نطاق تدخلاتها على نحو أضيق، ليقتصر تفويضها على الضفة الغربية، أو قطاع غزة، أو مناطق "ج" في الضفة الغربية، أو شرقي القدس. فعندما تحصر المؤسسات المدافعة عن حقوق الانسان اطار عملها في الارض المحتلة عام ١٩٦٧، فإنها بذلك تؤكد على أن المشكلة او الانتهاكات التي يتصدون لها محصورة فقط في المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. في الحقيقة، ان تلك المؤسسات التي حصرت اماكن تدخلاتها وتفويضها في تلك المناطق، قد اتخذت من اتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣ المرجعية الاساسية لها، دون مراعاة أن هذه الاتفاقية قد عززت القيود المفروضة على الحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية.

في الحقيقة، ومن أجل وضع حلول للسياسات الاسرائيلية، علينا أن ندرك حقيقة أن الوقائع التي نعيشها اليوم ليست نتاجاً لاحتلال عام ١٩٦٧ أو نتائجاً لاتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣، وانما تعود جذورها الى بداية الاستعمار الصهيوني لفلسطين، ولن نكون قادرين على وضع حلول أو حتى الاقتراب من وضعها دون ان ندرك هذه الوقائع.

ان التقسيمات الجيوسياسية للفلسطينيين بدأت عام ١٩٤٨، حين قامت اسرائيل بقطع الروابط بين الفلسطينيين وتفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني. فجميع الفلسطينيين، بمن فيهم اولئك الذين تمكنوا من البقاء في ما بات يعرف بإسرائيل، قد تأثروا بالنكبة وتشتت شملهم نتيجة لتهجير أقاربهم، أو خسارة منازلهم، أو أراضيهم، أو ممتلكاتهم.

وقد حرصت اسرائيل على الحفاظ على الوضع الناتج عن النكبة من خلال ابقاء الفلسطينيين مشتتين جغرافياً ومنعهم من العودة الى منازلهم؛ بهدف تدمير العلاقات الاجتماعية مع الفلسطينيين وتحديداً اولئك اللذين فرّوا الى الدول العربية. ومع مرور الوقت، ضعفت العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين بفعل العزل الجغرافي الذي فرضته اسرائيل عبر السنين، مما سهل عملية الانقسام السياسي الفلسطيني الحالي.

ومن ناحية اخرى، تُعتبر "المصطلحات" عاملاً رئيسياً في السياسة الاستعمارية الكلاسيكية القائمة على مبدأ "فرق تسد"، والتي بدورها أدت الى تقسيمات سياسية جاءت كنتيجة للتجزئة الجغرافية التي عانى ولا زال يعاني منها الفلسطينيون. واكثر ما يثير القلق في هذا الأمر هو أن نستخدم كفلسطينيين المصطلحات واللغة التي خلقتها اسرائيل والتي تستخدمها في خطابها. فعلى سبيل المثال، تُصنف اسرائيل "الدروز" كقومية مختلفة عن القومية العربية، وقد تبنّت المؤسسات الفلسطينية في الداخل المحتل هذه التصنيفات في عملها، حيث أنها تتعامل بشكل مختلف مع "القرى الدرزية" و "البلديات الدرزية"، وذلك لأن اسرائيل تطبق في هذه المجتمعات اطرا قانونية وميزانيات واقسام وزارية مختلفة عن تلك المطبقة في القرى والبلدات الفلسطينية الاخرى، وبهذا تكون اسرائيل قد دفعت بالفلسطينيين لتبني نهج وخطاب مماثل.

بالإضافة الى ذلك، وضعت اسرائيل تصنيفاً ادارياً منفصلاً للبدو الفلسطينيين في النقب بهدف فصلهم عن باقي الفلسطينيين. ومع الاسف، اصبح الفلسطينيون انفسهم يستخدمون مصطلح "البدو" للإشارة الى "فئة منفصلة" عن النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وذلك بالرغم من أن التهجير الذي يتعرض له "البدو" الفلسطينيون في النقب جزء لا يتجزأ من التهجير الذي تقوم به اسرائيل على جانبي الخط الأخضر.

تطوير رؤية فلسطينية

من أجل تطوير رؤية فلسطينية شاملة، يتوجب على المؤسسات والأحزاب الفلسطينية أن تسعى الى تخطي الحدود التي تُرسمها السياسات التشريعية السائدة. ذلك يتطلب التعامل مع حقيقة أن النكبة مستمرة كأساس لتطوير وتبني نهج نضالي يتجاوز الحدود المرسومة ويشمل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في فلسطين الانتدابية وخارجها. يعتبر هذا الفهم أمراً فائق الاهمية في اطار سعي الشعب الفلسطيني الى تحقيق الحرية، والتحرر، ونيل الحقوق الانسانية.

وفي السياق ذاته، يجب علينا كفلسطينيين أن نكون أكثر حذراً وانتباهاً للغة والمصطلحات التي نستخدمها في توصيفنا وقراءتنا للواقع، فعلى المؤسسات الفلسطينية (الرسمية والأهلية) الساعية الى النضال ومواجهة التهجير القسري ان تقوم ببناء لغة موحدة في مواجهة المشروع الاستعماري الهادف الى الغاء وجود الفلسطينيين. وعليه، علينا وفي اطار السعي لمواجهة الرواية الاسرائيلية ان نتحكم في لغة الخطاب الخاص بنا.

لذلك، فان تحقيق العودة، الذي يشكل المفتاح الاساسي لانفاذ حق الفلسطينيين في تقرير المصير، يقتضي ان يمتلك الافراد حرية تقرير حالتهم السياسية وحرية السعي نحو تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية. كما تشير محكمة العدل الدولية الى حق تقرير المصير كحق يمتلكه الشعب وليس الحكومة وحدها، مما يجعل من حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم متأصلا في القانون الدولي.

في النهاية، علينا التركيز على عاملي الوقت والمكان في اطار تطوير رؤية فلسطينية شاملة بخطاب فلسطيني جامع. فعامل الوقت يؤكد على أن الوضع القائم اليوم ليس عشوائياً او لحظيا، وانما استكمالا لما حدث في نكبة عام ١٩٤٨ أو قبلها. بينما يركز العامل المكاني على أن الشعب الفلسطيني في كافة أماكن توجده على جانبي الخط الاخضر معرض لخطر التهجير القسري، فما يحدث في جنين وبيت لحم والقدس، لا يختلف جوهرياً عما يحدث في حيفا ويافا واقرث والنقب، وان هذا وذاك ما هما الا استمرار للنكبة الفلسطينية.

* أمجد القسيس: مستشار لمؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان، وعضو في شبكة التضامن القانوني التابعة لمركز بديل د. صائب عريقات: أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency & Refugee Rights

صدر حديثاً عـــــ

مركز بديل يصدر ورقة العمل رقم (١٩) بعنوان: قمع المقاومة

يعلن مركز بديل عن إصداره لورقة العمل رقم (١٩)، بعنوان: «قمع المقاومة»، والتي تأتي ضمن سلسلة من عشر أوراق عمل تتناول سياسات: «التهجير القسري للسكان – الحالة الفلسطينية».

على الرغم من عدم ذكرها كثيراً كأحدى السياسات الإسرائيلية التي تسبب التهجير القسري للسكان، إلّا أن أعمال قمع المقاومة تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الفلسطينيين، وتخلق بيئة قسرية، وبالتالي تتسبب في تهجير الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر في فلسطين بحدودها الانتدابية.

تنطوي سياسة قمع المقاومة على اجراءات قمع فردية مثل التهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم؛ أو أية إجراءات يمكن أن تصل إلى حد جريمة النقل القسري للسكان و/أو إالابعاد اذا ما كانت تستهدف الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وفي حالات أخرى، ربما لا تتسبب سياسات القمع تلك بتهجير الفلسطينيين بشكل مباشر، لكنها بالتأكيد تخلق بيئة قسرية، وحالة من الإكراه، والاضطهاد النفسي الذي يترك هؤلاء الفلسطينيين بدون خيار سوى المغادرة والرحيل. يكتسب البحث والتحليل الذي أجراه مركز بديل حول قمع المقاومة كوسيلة لزيادة تهجير الفلسطينيين أهمية كبيرة، ليس فقط لانه يبين العواقب سالفة الذكر، وإنما لأنه يكشف عن انها سياسة توظفها إسرائيل لمواصلة تنفيذ سياسات تهجير قسري أخرى، والتي بدورها تشكّل مظاهرللأسباب الجذرية للصراع الدائر المتمثلة في نظام اسرائيل الذي يجمع ما بين الاستعمار والفصل العنصري والتهجير القسري.

تستهل الورقة بتحليل قانوني يبين عدم قانونية وشرعية قمع المقاومة وذلك بالاستناد إلى أطر القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي. تتضمن هذه الورقة ثلاثة فصول تغطي جميع الأشكال السائدة للقمع الإسرائيلي: العقاب الانتقامي، السجن، وقمع المجتمع المدني الفلسطيني. تجدر الاشارة هنا الى انه في الوقت الذي تناولت فيه الورقة العديد من القوانين والإجراءات والأساليب التي يمارسها النظام الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بشكل فردي وجماعي، لا ينبغي اعتبار هذه الورقة شاملة. هذه الورقة تسلط الضوء على العديد من أشكال القمع بهدف توفير فهم واسع لتلك الممارسات باعتبارها آليات نقل أو تهجير قسري للسكان، مثل: العقاب الجماعي، وإبعاد الأسرى، والحرمان من الهوية والثقافة الوطنية، وغيرها من الأساليب والممارسات التي فصّلت في الورقة ولكن بطريقة غير شاملة.

تتناول ورقة العمل في خلاصتها عواقب القمع الإسرائيلي كمسببات مباشرة وغير مباشرة لتهجير السكان الفلسطينيين. وتخلص الى إمكانية اعتبار تلك السياسات/المسببات بمثابة انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، وأنه في بعض الحالات قد ترتقي لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يؤكد مركز بديل في تلك الورقة على ضرورة توثيق جميع حالات القمع وأهمية تسليط الضوء على توظيف اسرائيل هذه السياسة كوسيلة للتهجير القسري للسكان. وطالما يواصل المجتمع الدولي منح إسرائيل إمكانية الإفلات من العقاب والحصانة لتنفيذ سياسة القمع المنهج بحق الفلسطينيين، سيبقى الفلسطينيون دون حماية وخاضعين لهذا الاستعمار والفصل العنصري، مجبرين على ترك منازلهم.

لتحميل نسخة إلكترونية من هذه ورقة عمل، الرجاء زيارة قسم المطبوعات على موقع مركز بديل الإلكتروني: www.badil.org

للحصول على نسخة مطبوعة من قمع المقاومة ورقة عمل، يرجى الاتصال بنا على العنوان التالي: info@badil.org، أو ٢٧٤٧٣٤٦

الانتفاضة الأولى، ١٩٨٧

الانتفاضة الثانية، ٢٠٠٢

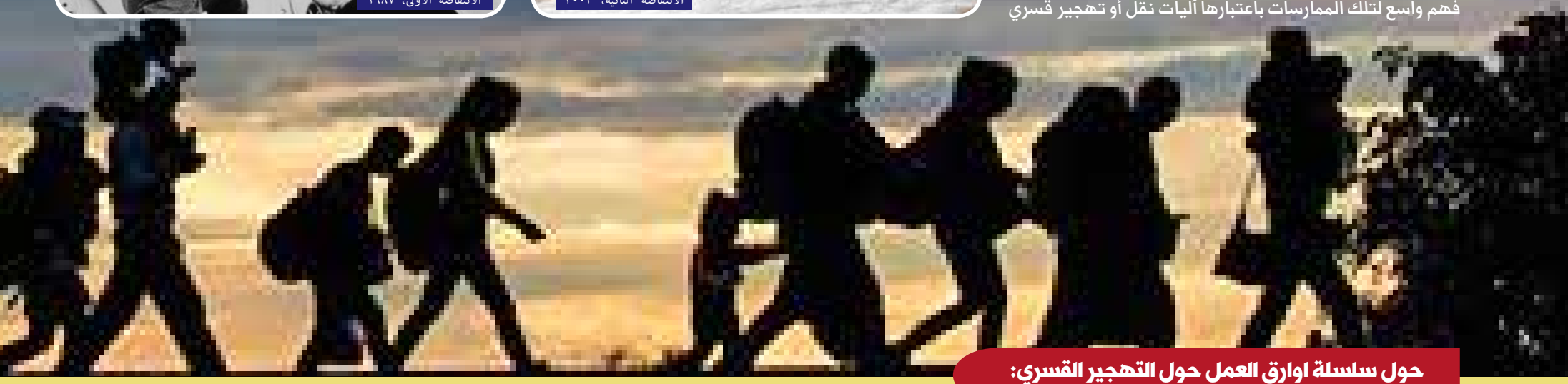

حول سلسلة اوارق العمل حول التهجير القسري:

تستعرض هذه السلسلة إجراءات التهجير القسري التي تعرّض لها الفلسطينيون على مدى تاريخهم، وما ينفكون يتعرضون لها . يترك هذا التهجير القسري آثاراً وخيمة على الحياة اليومية للفلسطينيين ويهدّد وجودهم في وطنهم . وتعتمد سلسلة أوراق العمل تفسيراً شاملا لمنهج المعالجة القائم على حقوق الإنسان، بحيث تشدّد على أن الالتزامات التي يمليها القانون الدولي ويوجبها ينبغي أن تتقدم على الاعتبارات السياسية وتحل محلّها .ويستدعي تحديد الفروقات الدقيقة والدلالات الأعمّ التي ينطوي عليها التهجير القسري للسكّان دراسة متأنية ومتمعنة للسياسات الإسرائيلية التي ترمي إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم وأرضهم، ناهيك عن الدور الذي تؤديه في إنفاذ المنظومة العامة التي تتّبعها إسرائيل في قمع المواطنين الفلسطينيين واضطهادهم.

استناد الى تحليل مركز بديل ، تسع سياسات إسرائيلية رئيسة تتسبّب في تهجير السكّان الفلسطينيين/ و/او خلق بيئة قسرية تتسبب في ذلك وهي كالتالي:

١. **الحرمان من الإقامة والسكن**
٢. **التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري**
٣. **فرض نظام التصاريح**
٤. **قمع المقاومة**
٥. **مصادرة الأراضي و/أو الحرمان من استخدامها والانتفاع بها،**
٦. **الفصل والتمييز العنصري الممأسس**
٧. **الحرمان من الوصول إلى الموارد والخدمات الطبيعية**
٨. **الحرمان من جبر الضرر (الحرمان من العودة، استعادة الممتلكات، والتعويض)**
٩. **الأعمال التي تنفّذها أطراف غير حكومية)بموافقة ضمنية من الدولة)**

مركز بديل يختتم فعاليات "مدرسة العودة الصيفية"

بيان صحفي صادر عن مركز بديل

اختتم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم السبت ١٥ تشرين أول ٢٠١٦ مدرسة العودة الصيفية، التي شارك فيها ٤٥ شاباً وشابة من مختلف مناطق تواجد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. هدفت المدرسة، التي استمرت لمدة ثلاثة أيام في مؤسسة ابداع في مخيم الدهيشة، الى تعزيز قدرة أصحاب الحقوق ورفع صوتهم حول حقوق الشعب الفلسطيني، وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون بفعل سياسات التهجير القسري المستمر على جانبي الخط الأخضر.

وقد تنوعت مواضيع التدريب في المدرسة الصيفية، اذ اشتملت على تدريبات حول بناء المهارات والقدرات الشخصية والقيادية، ومهارات الاتصال والتواصل. إضافة إلى التركيز على تاريخ فلسطين قبل ١٩٤٨، ووضعية اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، وحلقات نقاش تطرق المشاركون فيها الى مواضيع عدة مرتبطة بالوضع السياسي، والثقافي الفلسطيني.

كما تعرف المشاركون على نظام إسرائيل العنصري الذي تبنيه على جانبي الخط الأخضر، أسبابه وآثاره على الشعب الفلسطيني، والآليات التي تستخدمها إسرائيل في تهجير وطرد الفلسطينيين من منازلهم وأرضهم منذ أكثر من ٦٨ عاماً، وسبل مواجهتها من خلال التمسك بالحل المبني على الحقوق للقضية الفلسطينية وتحديداً قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

هذا وقد اشتمل برنامج المدرسة على زيارتين ميدانيتين الى كل من مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين، وقرية فصايل في منطقة الأغوار. وقد اكتسب المشاركون خلال هذه الرحلات معلومات هامة تتعلق بالأساليب التي تنتهجها إسرائيل في عمليات طرد الفلسطينيين من أرضهم وممتلكاتهم، وبالانتهاكات اليومية التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المناطق.

وقد كرس اليوم قبل الأخير من المدرسة لتقييم برنامج المدرسة والفائدة المتحصلة منه؛ حيث أبدى معظم المشاركين إعجابهم بهذا البرنامج على الرغم من كثافة وزخم المعلومات التي قدمت خلال ثلاثة ايام من التدريب المتواصل. وأكدوا بان التدريب عاد عليهم بفائدة كبيرة.

يُذكر ان تنفيذ برنامج المدرسة الصيفية، قد تم بالشراكة مع جمعية الثقافة العربية (حيفا)، مركز العودة (مخيم طولكرم)، مركز يافا (مخيم بلاطة)، التنمية (مخيم الجلزون)، مركز شباب عقبة جبر (أريحا)، مؤسسة ليلك (مخيم الدهيشة)، جامعة بيت لحم. بالإضافة الى مشاركين من مشروع عين على القدس الذي يُنظمه بديل بالشراكة مع دائرة تنمية الشباب، وجمعية البستان – سلوان، وجمعية برج اللقلق المجتمعي.

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين تختتم لقاءها الدوري الثاني

بيان صحفي صادر عن مركز بديل

اختتمت الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين لقائها الدوري الثاني والذي امتد من يوم الخميس الموافق ٨ كانون اول وحتى يوم السبت الموافق ١٠ كانون اول ٢٠١٦. تضمن اللقاء، الذي ضم ممثلين عن ٣٥ مؤسسة فلسطينية ناشطة في كافة مناطق فلسطين بحدودها الانتدابية، مناقشة الفعاليات التي ستعقدها الشبكة على مدار عام ٢٠١٧، والتي ستغطي اغلب المناسبات الوطنية خصوصا تلك المتعلقة بشؤون اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

كما وتضمن اللقاء مناقشة عامة لأوضاع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في كافة اماكن تواجدهم وذلك بالتركيز على انعدام الحماية الواجبة لهم والتي من مظاهرها التهجير المتكرر من دول الشتات والتراجع الحاد في الخدمات الانسانية المقدمة من قبل وكالة الاونروا. كما حدد اللقاء مجالات التدخل التي ستقوم بها مؤسسات الشبكة للضغط على اصحاب القرار ولتسليط الضوء على قضايا اللاجئين ولرفع الوعي لدى اصحاب الحقوق بالإضافة الى حشد الدعم الدولي لقضيتهم.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الشبكة عقدت مؤتمراً صحفياً يوم السبت الموافق ١٠ كانون اول ٢٠١٦ في تمام الساعة ١١ صباحاً في قاعة مؤسسة ابداع - مخيم الدهيشة؛ حيث تم من خلاله اطلاق حملة: «العدالة والكرامة والسلام الدائم في تنفيذ قرار ١٩٤»، والتي ستتضمن سلسلة من الفعاليات المركزية والفرعية لتشمل فلسطين بحدودها الانتدابية والشتات لعام ٢٠١٧.

العودة بين الحق المشروع والواقع المتحول: قراءة في أزمة الأونروا المالية

بقلم: م. تيسير محيسن*

مسيرة احتجاج ومطالبة للمجتمع الدولي بالتدخل لحل الأزمة المالية للأونروا. بيت لحم، آب ٢٠١٥. (تصوير: مركز بديل)

تمهيد

شكلت قضية اللاجئين منذ البداية لُب المسألة الفلسطينية والأساس الحاكم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. اليوم، في ظل مرور مئويات على أحداث تأسيسية يعاد إنتاج أفكارها على صوت هدير الطائرات وصخب صراع الإرادات في المنطقة، ثمة من يحاول الإجهاز على هذه القضية بدمجها، أو قل تذويبها، في أتون الصراع المحتدم، وتقديم ادعاءات عملاتية بأن «فلسطين» لم تعد هي المشكلة، أو على الأقل لم تعد هي المشكلة الوحيدة.

صحيح أن قضية اللاجئين الفلسطينيين برزت متأخرة نسبياً عن تلك الأحداث، إلا أنها، شأنها شأن أي قضية أخرى تتصل بهذا الصراع المتطاول، يمكن مقاربتها أو إعادة قراءتها في ضوء حدثين مئويين في هذه الأثناء. فالحديث عن سايكس-بيكو جديدة ينطوي على فكرة جوهرية هي تعميم حالة اللجوء العربي، ليسهل من ثم إعادة هندسة المنطقة وتقسيمها طبقاً لمصالح القوى الإقليمية والدولية المتصارعة.

فمطلب الدولة اليهودية الذي ترفعه حكومة اليمين الإسرائيلي هو بعث للوعد المشؤوم بإقامة «الوطن القومي لليهود». وبينما تواصل إسرائيل تقويض حل الدولتين والحيلولة بكل السبل دون عودة اللاجئين من شتاتهم الطويل، فإنها تحاول إنتاج حالة شتات جديد لمن تبقى على أرض فلسطين التاريخية على نحو من الأنحاء.

تفحص هذه المقالة مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين في هذا السياق شديد التغير والتعقيد، وتسليط الضوء على الديناميات الحاكمة أو المتحكمة فيها. هذه العودة باعتبارها حقاً أو هدفاً أو مشروعاً أو حتى شعاراً محددة بالعوامل التالية: الموقف الفلسطيني الرسمي، وآخر تعبيراته ما ورد في خطاب الرئيس عباس في المؤتمر السابع لحركة «فتح»، والشعبي الذي لم يطرأ عليه تغيير ملحوظ منذ كانت هذه القضية، والعامل الثاني هو الموقف الإسرائيلي المعروف والرافض لعودة اللاجئين وتحميل العرب مسؤولية ذلك، وجديده الذي لم يتضح بعد، يرتبط بصيرورة الصراع في الإقليم وما يمكن أن يتمخض عنه في نهاية المطاف.

العامل الثالث، التحولات الكبرى في الإقليم ومن بين أهمها «تعميم اللجوء» لتصبح حالة عربية عامة وليست مسألة فلسطينية خالصة. وأخيراً، الموقف الدولي، وخصوصاً موقف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تعكسه بيئة عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وما طرأ ويطرأ عليها من تبدلات وتغيرات. ضمن العامل الأخير يمكن إدراج «الرؤية الروسية» للمنطقة مشفوعة بالحضور الروسي اللافت والمقرر إلى حد بعيد. سنكتفي بالإشارات السريعة لكل ذلك، مع التوقف ملياً عند بيئة عمل الوكالة ومحاولة استشراف المآلات المحتملة للقضية في غضون السنوات القليلة التالية.

بين عجز النظام وتهافت الخطاب

في خطابه الذي استغرق زهاء ثلاثة ساعات، لم يترك الرئيس عباس أمراً ذي شأن بالمسألة الفلسطينية إلا وتناوله. وقد استخدم تقنيات الإبراز أو الاختصار أو الإشارات الضمنية لإيصال رسائله والتعبير عن قناعاته وعن الوجهة السياسية لكبرى الحركات الوطنية «فتح». لم يرد تعبير «مخيم/مخيمات» في الخطاب إلا مرة واحدة للإشارة إلى مكان وليس إلى «حالة» مقترنة بالمساعدة الإنسانية وليس بالمعالجة السياسية. بجانب ذلك، تكرر ذكر الأهداف الوطنية في أكثر من مكان بينما فيما يخص عودة اللاجئين، اكتفى الخطاب بإيراده مرة واحدة وبنص مأخوذ من المبادرة العربية «حل عادل ومتفق عليه».

من الواضح، أن ثمة تسليم رسمي فلسطيني بأن هذا «الحق» معلق إلى حين، وذلك في مواجهة حكومة يمينية تجاوزت كل الخطوط الحمراء في انتهاكها حتى لحقوق تضمنتها بعض الاتفاقيات الرسمية مع الجانب الإسرائيلي. أما الموقف الشعبي والفصائلي، ومع التأكيد على هذا الحق في كل مناسبة غير أن أحداً لا يطرح أجندة فعل حقيقية لتطبيقه أو لإجبار العالم على التعاطي معه أو حتى إبرازه بصورة ملحة على الملأ. فالانقسام وحل الدولتين وتهويد القدس والاستيطان الزاحف وتضييق حياة الفلسطينيين بكافة السبل، قضايا تستحوذ على اهتمام الجميع.

تعرضت قضية اللاجئين إلى اقصاء تدريجي عن الأجندة، كما تعرض المطلب الفلسطيني إلى تنزيل السقف أو ما يمكن أن نسميه «التحويل والانحراف»، ليس دائماً في تطابق مع «الواقع المتبدل» أو انعكاساً له، وإنما حدث الأمر أحيانا بصورة طوعية ومسبقة وربما مقصودة.

عربياً، حددت المبادرة التي أطلقها الأمير عبدالله سقف المطلب العربي، وقدمت تنازلاً مسبقاً بخصوص القضية حين أوردت تعبير «الحل المتفق عليه». وقد يرى البعض أن كل حل هو بالضرورة حل متفق عليه وإلا كيف يتم تطبيقه والالتزام به؟ وفي ذلك بعض الصحة، لولا اقران حق العودة على وجه الخصوص بهذه الاشتراطية ما يفهم منه الاستعداد العربي للتعاطي مع حق العودة بطريقة تقبل بها إسرائيل، وإسرائيل لن تقبل كما هو معروف بعودة أي فلسطيني إلى بيته الذي سلب منه وشرد عنه. ثم زاد الواقع العربي المتدهور من الاستحالة العملية لأن تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين محمولاً عربياً تدفع به وتكافح من أجله، وذلك في ظل حالة السيولة التي تعيشها المنطقة والتي نطلق عليها «تعميم حالة اللجوء».

إسرائيلياً، نجحت إسرائيل في جعل قضية الاستيطان، على سبيل المثال، حاجة عملية وقضية عودة اللاجئين قضية رمزية. هذه هي القاعدة التي أستند إليها دينس روس دينيس في إطلاق معادلته الشهيرة «التوفيق بين الاحتياجات الفلسطينية الرمزية والاحتياجات الإسرائيلية العملية»، وهي معادلة ظالمة ومجحفة، ساهم الفلسطيني ذاته في تكريسها بصورة أو بأخرى.

وبعد فوز ترامب، يراهن بعض الإسرائيليين على إمكانية إحداث تحول نوعي في الموقف الأمريكي باتجاه تبني الحل الإقليمي الذي لا يجحف بحق العودة فحسب؛ بل وينسف حل الدولتين. وإذا كانت تصريحات المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال الحملات الانتخابية لا يؤخذ بها عادة بعد الفوز، إلا أن جرأة ترامب في دعوته إلى نقل الفلسطينيين إلى خارج الأراضي الفلسطينية وإعلان دولة يهودية واحدة، تدعو للقلق.

في ظل كل ذلك، يصعب الحديث عن عودة محتملة أو قريبة للاجئين. ولكن ثمة من يرى أن فوز ترامب وإمكانية انعقاد صفقة شاملة بين إدارته والقيادة الروسية تشمل حلا من نوع ما للمسألة الفلسطينية أمر يجب الانتباه له وحتى توقعه (وحتى في مثل هذه الحالة، السيناريو الأكثر أرجحية هو حل مشكلة اللاجئين عبر توطينهم وإعادة تأهيلهم حيث هم أو في كيانات جديدة تجمعهم مع الشتات العربي المستجد).

الأونروا بين الإنساني والسياسي

أُنشئت الأونروا بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (١٧ ٣٠٢) في عام ١٩٤٩ وبدأت عملياتها في أيار ١٩٥٠ بتقديم الإغاثة الطارئة، لتتحول تدريجياً إلى منظمة تقدم خدمات حكومية وتطويرية مثل التعليم والصحة، والرفاه العام، والتمويل الصغير، والتخطيط المدني. كما جرى تحول في فلسفة عمل الوكالة، مثل التحول من مبدأ تقديم المساعدة على أساس الوضع القانوني للشخص (اي لمجرد تمتع الشخص بصفة لاجئ)، إلى تقديم المساعدة على أساس الحاجة (اي حاجة الشخص اللاجئ الى المساعدة من عدمها)؛ علاوة على تغيرات أخرى طرأت بعد نشأة السلطة الفلسطينية.

ولما كانت الولايات المتحدة من بين أكبر مانحي الوكالة، ومواقفها تجاه مسألة اللاجئين تراوحت بين التوطين والتعويض وإعادة التأهيل، فإن أي تغير على سياستها سوف ينعكس على بيئة عمل الوكالة حتى وإن بدا أن للوكالة سياسة مستقلة أو حتى مختلفة في نواحٍ معينة. إن استمرار عمل الوكالة، كما يفسره البعض، ناجم عنْ كونها، أي الوكالة، تمثل مصلحة لكل من اللاجئين والولايات المتحدة وبقية المانحين الكبار، وللشرق الأوسط عموماً.

اليوم، ثمة إعادة نظر في هذه «المصلحة» ومدى الحاجة للوكالة التي تمثلها. مارست الولايات المتحدة ضغوطاً من أجل

أن تدخل الوكالة «إصلاحات» على بيئة عملها وطبيعته، وهي تسعى من وراء ذلك للتحكم في الدور القانوني والسياسي الذي تلعبه الوكالة لصالح اللاجئين. من بين الأمثلة، الضغط من أجل ازالة اللاجئين الذين يحملون جنسية البلد المضيف من قوائم الوكالة، والتقيد التام بالتدخلات الإنسانية بعيداً عن إبداء اية مواقف ذات طبيعة سياسية، وإعادة النظر في تقديم الدعم على أساس إنساني لأولئك القادرين على تحمل النفقات التي تقدمها الوكالة لهم، وحجب الدعم عمن تصنفهم الولايات المتحدة إرهابيين أو مجرمين، وإعادة النظر في الكتب الدراسية لضمان خلوها مما أسمته «التمييز».

وإذا كان الخطاب الرسمي العربي والدولي وإلى حد ما الفلسطيني، بعيد توقيع إتفاقية أوسلو، قد تمحور حول الدور المستقبلي للوكالة، فإنه من اللافت اليوم، مع انحسار فرص حل الدولتين، وتفاقم أوضاع اللاجئين فإن موضوع استمرار عمل الوكالة لازال يطرح وبطرق شتى أبرزها «الأزمة المالية المفتعلة أو المقصودة»، علما أن الأمر يتطلب عدم المس لا باسم الوكالة ولا بنطاق اختصاصها ولا بالتزام تمويل عملياتها، ولا بمستقبلها طالما بقي الصراع دون حل.

منذ وقت مبكر، برزت كثير من المؤشرات التي تمهد لإنهاء خدمات الوكالة، ليس فقط قبل انهاء الصراع، بل وحتى في ظل تفاقمه. ففي هذا العام أعلنت الوكالة عن المزيد من تخفيض خدماتها؛ وذلك بسبب استمرار تفاقم أزمتها، وخاصة منذ عام ٢٠١٥، إذ تشير الأونروا إلى أنها «لن يمكنها الاستمرار في التنفيذ الكامل لأبسط الأنشطة الأساسية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة بتوفير التعليم والرعاية الصحية الأولية والإغاثة للفئات الأكثر ضعفًا»، بما يمس حياة نحو ٥,٥ ملايين لاجئ. فقد عملت على رفع الحد الأقصى لعدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد في مدارس الأونروا إلى ٥٠، وهو إجراء يهدد نوعية التعليم الذي يتلقاه أكثر من ٥٠٠ ألف طفل فلسطيني؛ وتقليل عدد الموظفين؛ ووقف عمليات التوظيف، بالإضافة إلى إنقاص مساهمة الأونروا في نفقات العمليات الطبية الكبيرة، ووقف مساعدات بدل الإيجار للنازحين وتخفيض قيمة المساعدات الغذائية، وقف برنامج المنح الدراسية.

وبالرغم أن هذا العجز يتكرر منذ نشأة الأونروا، إلا أنه كان يجد طريقه إلى الحل دوماً، بَيْدَ أن هذه المرة يختلف عما مضى؛ إذ يترافق هذه المرة مع سياسات مالية دولية من جانب الممولين تكشف عن مقاصد تجاه إعادة صياغة العلاقة مع اللاجئين الفلسطينيين. لا تُفصح الأونروا عن وجود اعتبارات سياسية وراء تخفيضاتها، إلا أن تلك الاعتبارات-عند التحليل- تبدو مرجحة، أكثر من السبب المالي، الذي يبدو مجرد نتيجة، للاعتبارات السياسية لدى الدول المانحة.

وهذا ما قد يؤشر على وجود نية، أو رغبة، في تغيير دور الأونروا، بحيث تكون التخفيضات المعلنة، فاتحة لسلسة أخرى من التخفيضات الإضافية فضلاً عن إلقاء عدد من مهام الأونروا على أطراف أخرى. وعليه، لن يجد العجز المالي طريقه إلى الحل، بل قد تنتهي المسألة بإيجاد صيغة لمعالجة ملف اللاجئين تتجاوز تطبيق حق العودة.

أسباب عجز الموازنة

تواجه الأونروا زيادة على طلب خدماتها بسبب نمو وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، وخاصة أنه يتم تمويل الأونروا بشكل كلي عبر تبرعات وإسهامات طوعية، وأن احتياجات النمو قد فاقت الدعم المالي. وكنتيجة لذلك، فإن موازنة الأونروا تواجه عجزاً من المتوقع أن يقف في نهاية عام ٢٠١٦ عند ٩٦,٥ مليون دولار مما دفعها إلى اتخاذ مجموعة من القرارات، أبرزها تلك التي تتعلق بخفض ما تقدمه من معونات للاجئين، والتي مست احتياجات أساسية مثل تخفيض مخصصات العلاج في المستشفيات الخاصة بنسبة ٢٠٪، كما خفضت دعمها للمستشفيات الحكومية بنسبة ١٥٪، ولمستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني بنسبة ١٠٪.

كما طلبت من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بتمويل جزء من تكاليف علاجهم، الأمر الذي أوجد أزمة بين الطرفين. تُسوق الأونروا مجموعة من الأسباب وراء عجز موازنتها، وهي: الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بالظهور منذ عام ٢٠٠٨، وتوقف بعض الدول الرئيسية المانحة عن تقديم مساعداتها للأونروا مثل كندا، وزيادة الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود والسلع، باعتبار أن جزءاً كبيراً من نفقات الأونروا تتم بالدولار، وتفاقم أزمات المنطقة في سورية واليمن وليبيا، فضلاً عن العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، ومن الطبيعي أن يضاعف ذلك احتياجات اللاجئين دون أن يقابله زيادة في الموازنة العامة التي استمرت ثابتة. يمكن ان يضاف الى اسباب العجز في الموازنة عامل الفساد والهدر في الاونروا نفسها؛ فمثلًا يتم صرف ثلث ميزانية الأونروا التي تتبرع بها الدول المانحة على نحو ١٤٠ موظف أجنبي.

تفنيد التفسير المالي

هناك مجموعة من العوامل تجعل من العجز المالي سبباً غير كافٍ لتقليص المساعدات، وهي:

- إن المتبرعين من الدول الغربية الذين توقفوا عن تمويل وكالة الغوث لأسباب اقتصادية، ما زالوا يقدمون خدماتهم إلى العديد من الدول في الأزمات المستجدة في سورية واليمن والعراق، فضلًا عن مساهماتهم المالية في معالجة الأوبئة في وسط أفريقيا. فعلى سبيل المثال، أوقفت كندا دعمها للأونروا بحجة مشكلاتها الاقتصادية، بينما استمرت بتقديم خدماتها للاجئين السوريين، فضلاً عن أنها تعهدت خلال هذا العام ٢٠١٦ باستقبال ٢٥ ألف لاجئ سوري. في مؤتمر «دعم سوريا والجوار» الذي عقد في لندن فبراير/٢٠١٦ تعهدت الدول بتقديم نحو ١١ مليار دولار لدعم اللاجئين السوريين. وأكثر هذه التعهدات أتى من الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والنرويج والمانيا (نحو ٢,٥ مليار دولار لكل منها) والولايات المتحدة (أقل من ٩٠٠ مليون دولار) وهي الدول الرئيسة التي تمول الأونروا.
- إن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الممول من ذات الدول التي تدعم الأونروا، والمنبثق عن الأمم المتحدة ويعمل تحت غطائها القانوني كالأونروا، نجد أنه في المقابل، وفي العام نفسه الذي اعلنت الأونروا عن عجز موازنتها، يقدم خدماته الواسعة في الكاميرون وتشاد ورواندا وتنزانيا وأوغندا. ويبذل جهودًا مكثفة لإدراج احتياجات اللاجئين هناك في خدمات التعليم والصحة الوطنية وهي نفس الخدمات التي قلصتها للاجئين الفلسطينيين. ويواصل جهوده مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لكي يحافظ على خدماته مستمرة في تلك المناطق. ويتبين من موازنته عام ٢٠١٥ المخصصة للدول الأفريقية أنها استمرت كما هي عند مقارنتها بالعام السابق على أزمة الأونروا، بل زادت في بعض الدول، كما أن موازنته قد بلغت ٢,٢ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٥

وعليه، من غير المعقول أن الدول المانحة التي يزيد عددها عن ثلاثين دولة صناعية والعديد من المؤسسات المالية الكبرى غير قادرة على سد العجز في الموازنة الذي زاد عام ٢٠١٥ عن مائة مليون دولار، في الوقت الذي ينفقون فيه مليارات الدولارات على تمويل الحروب.

يمكن أن نضيف في هذا السياق، إلى أنه بالرغم من تحلل المجتمع الدولي من التزاماته تجاه وكالة الغوث واللاجئين، فإنه يستمر في إغداق الأموال بشكل سخي لصالح برامج ومشاريع تديرها منظمات إنسانية تقوم بما تقوم به الأونروا.

تحول سياسي بغطاء مالي

يتضح من الاعتبارات السالفة أن العجز المالي الذي تسوقه الأونروا سببٌ غير كافٍ، وإن كان صحيحاً في جانب منه، إلا أنه يخفي دوافع سياسية كما سيتبين بعد قليل.

تواجه الأونروا عدة تحديات تداعت آثارها على وظيفتها الخدماتية والاغاثية. ويتمثل أول هذه التحديات في أنها خلّدت مشكلة اللاجئين، كما ضاعفت أعدادهم بشكل لافت. فضلًا عن المشكلات الأمنية التي خلقها وجود المخيم ذاته، وما حدث في مخيم نهر البارد ومع مخيم اليرموك شاهداً على ذلك، فضلًا عن سياسات استدراج المخيمات ضمن الحروب الأهلية والداخلية في الدول المضيفة لتصبح المخيمات عبئًا على الأونروا والدول التي تمولها. كل ذلك لم يضاعف من احتياجات اللاجئين فحسب؛ بل وكشف أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين ليست إغاثية وانسانية فحسب وانما سياسية في الجوهر، وأن طوال العقود الماضية كانت صيغة الفصل بين الأمرين تشهد توترًا غير أنها باتت الآن صيغة غير واقعية كما عبر عن ذلك العديد من المفوضين العامين للوكالة.

في هذا السياق، ما عاد يمكن فصل العمل الاغاثي والإنساني الذي تقوم به الأونروا عن الجوانب السياسية. فقد أشار المفوض العام للأونروا بيير كرينبول إلى أن حل مشكلة اللاجئين في غزة تقتضي «معالجة الأسباب الكامنة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأكد على أنه من غير المعقول العودة ببساطة إلى الظروف التي كانت سائدة من قبل، وأشار الى أن هنالك حاجة لتغيير النموذج. وهو ما أكده أيضًا المفوض العام بيير كرينبول مشيرًا «إلى أنه يتعين على الأونروا تغيير استراتيجيات عملها لأنه لا يقتصر على تقديم المساعدات الغذائية والطبية اليومية». وأشارت كذلك كارين أبو زيد المفوض العام الاسبق للوكالة ذات مرة إلى أن عملية الفصل بين ما هو إنساني وما هو سياسي هو بكل بساطة أمر غير واقعي وغير قابل للاستمرار، وأن هذه القضايا شديدة التشابك بحيث لا تسمح باتّباع منهج التجزئة.

ومن جانب آخر، شكك السيناتور الأمريكي «مارك كريك» بعدد اللاجئين الفلسطيني الذين يستحقون المساعدة، مشيرًا إلى «أن الأونروا لا تحل المشاكل وإنما هي تخلّد مشكلة اللاجئين وتنقل المشكلة لأحفادهم الذين لا يعتبرون لاجئين». رافق ذلك بعض الإجراءات التي باشرتها الأونروا مثل تخفيف الأعباء عن كاهلها بإلقاء بعضها على المؤسسات الحكومية في غزة والضفة الغربية، فضلًا عن مناشدة الدول العربية لمساعدة الوكالة ومشاركتها أعبائها المالية. كما لجأت إلى تغيير في أسلوب عملها كتحويل عقود العمل من عقود دائمة إلى مؤقتة، وانحسار فرص التوظيف إلى مستويات غير مسبوقة.

في الخاتمة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ان أزمة الوكالة الحالية سياسية في الجوهر وإن اتخذت عنواناً مالياً، وأن الخيار الذي يلوح في الأفق هو سعي المجتمع الدولي إلى تحويل قضية دعم الأونروا للاجئين من كبار المانحين الدوليين إلى السلطة الفلسطينية والحكومات المستضيفة (الأردن، لبنان، سوريا)، فضلًا عن إيجاد صيغة تتجاوز حق العودة وتقدم في المقابل حلولًا عملية فردية اجتماعية واقتصادية.
- من المتوقع أن تستمر الوكالة في تقليص خدماتها والانسحاب التدريجي، كخطوة على طريق حلها أو تحويلها إلى منظمة تعمل على إدماج اللاجئين في البيئة الحضرية المتواجدين فيها.
- من الواضح أنه في سياق اللحظة السياسية الراهنة وربما إلى أمد بعيد لا يمكن توقع قبول إسرائيل أو إجبارها على السماح بعودة اللاجئين، غير أن هذا الأمر يجب ألا يمنع من وضع رؤية واضحة وعملية حول كيفية التعاطي مع قضية اللاجئين دون الهبوط بها مرة أخرى إلى مربع «الحالة الإنسانية»، أو الوقوع في شرك الدراسات والأطروحات التي تستند إلى الرواية الإسرائيلية وتنكر أو تشكك في الرواية الفلسطينية. وأيضا الحذر من الحلول التي يمكن أن تُمرّر تحت ذريعة «الواقعية» أو «ليس بالإمكان أفضل مما كان» أو فلسفة» درء المفاسد مقدم على جلب المنافع «أو أن تصبح عملية التحول والانحراف في الخطاب سياسة معتمدة ومعمدة بقراءات ذاتية عن تحولات الواقع الفعلي.
- رفض محاولات تحويل «حق العودة» إلى ورقة تفاوضية أو ابتزاز، وتحويله إلى أن يصبح مجرد حقّ نظري والاعتراف به هو مجرد اعتراف نظري كذلك؛ دون أن يترتب على ذلك تطبيقات والتزامات واستحقاقات. ودائما يتوجب ربط هذا الحق بالدور السياسي ليس للمخيم، وإنما للاجئ، حيثما كان مقيما، في سياق التمثيل والقيادة والكف عن تهميشه خارج عملية صنع القرار الوطني.
- من المستحيل على المدى البعيد التوصل إلى سلام عادل ما دامت الهيمنة الصهيونية قائمة وما دامت تتجسد في حكومة يمينية ومجتمع يجنح أكثر نحو العنصرية. وهذه وتلك، لا تجد تعبيراتها في الممارسات الاستعمارية التقليدية المعروفة فحسب، بل وفي استحداث بنى وأدوات استعمارية جديدة بعضها غير ملحوظ كما ينبغي. إن أحد شروط عودة حق العودة هدفاً تكافح الحركة الوطنية من أجل بلوغه، يتطلب إعادة تفكيك البنية الاستعمارية المستبدلة والخروج من مستنقع الوهم.

تيسير محيسن: باحث وكاتب سياسي مقيم في غزة

اللاجئون الفلسطينيون: مائة عام على وعد بلفور المشؤوم وخمسون عاماً على الاحتلال

بقلم: د. صائب عريقات*

"بَحْبي على إيديّ ورجليْ حَبْي، وبروّح على فلسطين"، إجابة للاجئ فلسطيني يُدعى السيّد عبد العزيز غنيم، سأله مذيع في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من العام الحالي: إذا صحلّك ترجع على فلسطين.. بترجع؟

الحاج من منشية عكا في فلسطين، ويعيش في مخيم عين الحلوة في لبنان بعدما طُرد قسراً من أرضه، وقد تجاوز السادسة والثمانين من العمر. أجهش بالبكاء عندما سُئل هذا السؤال، فلخّصت دموعه بعد ثمانين حولاً معاناة شعب بأكمله، ورواية لا تذوب، وعبّر عن الملايين من أبناء شعبنا ممّن هجّروا قسراً من ديارهم الأصلية عام ١٩٤٨، مُمسكاً بناصية قضيته الوطنية وإحدى ركائز حلها السياسي الأساسي، وهو حق العودة.

إلا أنه ومنذ ذاك التاريخ فقط، شهد الرجل على تسعة وستين عاماً من النكبات المتلاحقة، وعلى اقتلاعه وأكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من أبناء شعبه بعربدة السلاح من أرضهم، وشهد كذلك على اعتراف الأمم المتحدة المشروط بقبول عضوية إسرائيل مقابل تنفيذها للقرار ١٩٤، ويشهد اليوم على عجز النظام الدولي عن الإيفاء باستحقاقاته في ايجاد حل سياسي لقضية فلسطين، ونظرته إلى السكان الأصليين وتصفيتهم بالمذابح والمجازر حتى يومنا هذا بعين عوراء.

فمنذ مائة عام على وعد بلفور المشؤوم، واستيطان أرضنا بدعم وتواطؤ من بعض الدول الاستعمارية بدأت مأساة شعبنا الذي ما زال يدفع ثمن هذا التواطؤ. وعانى الملايين من أبناء فلسطين بسبب هذا الوعد، ولحقهم أضرار وخسائر مهولة في الأرواح والممتلكات. وفي العام القادم تحلّ الذكرى المؤية على هذا الوعد المشؤوم، وسبعين عاماً على نكبة شعبنا وقرار التقسيم، وخمسين عاماً على احتلال أرضه.

كل هذه المناسبات الأليمة والقاسية تمرّ على هذا الشعب العظيم، من الصامدين منهم في وطنه ووطن أجداده، وممن هجُّر قسراً وتشتت في بقاع الأرض ومنافيها، وممن ذاق اللجوء والضيم المتكرر في المخيمات. وفي كل يوم تُمارس فيه عمليات التطهير العرقي، وتُهدم فيه المنازل ويُشّرد فيه المئات قسراً لصالح الاستيطان وإحلال عدد جديد من المستوطنين بدلاً منهم، وفي كل يوم تُهوّد القدس، ويُعدم فيه الفلسطينيون، وتُهجرّ فيه العائلات من مخيمات اللجوء مرة تلو الأخرى، وفي كل يوم تُقرّ فيه مشاريع القوانين العنصرية لالغاء وجوده ومحوه من سياق التاريخ.

إن ما نصّ عليه هذا الوعد منذ مائة عام عبّرت عنه حكومات الاحتلال المتعاقبة وآخرها حكومة اليمين العنصري المتطرف بقيادة نتنياهو ووزرائه المستوطنين أفضل تعبير، وترجموه عبر عمليات اقتلاع شعبنا من أرضه وإحلال آخر، وضم المناطق تأسيساً "للدولة اليهودية" مع الانتقاص المتعمد من حق الشعب الفلسطيني، بصفتهم السكان الأصليين، في العيش بوطنهم وتقرير مصيرهم على أرضهم. وقد أوفت بريطانيا بوعدها في تسهيل إقامة وطن قومي لليهود وساهمت في نفي شعبنا وتشكيل دولة الاحتلال وتهيئة النجاحات لحروبها على شعبنا على مرأى ومسمع العالم.

وعلى الرغم من أن النظام الدولي لا زال يغض الطرف عن حل قضية ومأساة الشعب الفلسطيني السياسية والإنسانية حلاً عادلاً وشاملاً عبر قرن من الزمن، إلاّ أن تحولاً كبيراً طرأ في السنوات الماضية في مناصرة حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال، وذلك بفعل مبادرات أبناء شعبنا وأصدقائه المدنية والشعبية المتواصلة على الصعيدين المحلي والدولي، وأيضاً بفعل الجهد السياسي والدبلوماسي الرسمي الذي لم يكن وليد الصدفة، بل كان عملاً نضالياً تراكمياً حققته القيادة الفلسطينية على مدار السنوات، والذي انتقلنا خلاله إلى مرحلة جديدة في ترسيخ الحقوق، تتوجت بحصولنا على الدولة في عام ٢٠١٢.

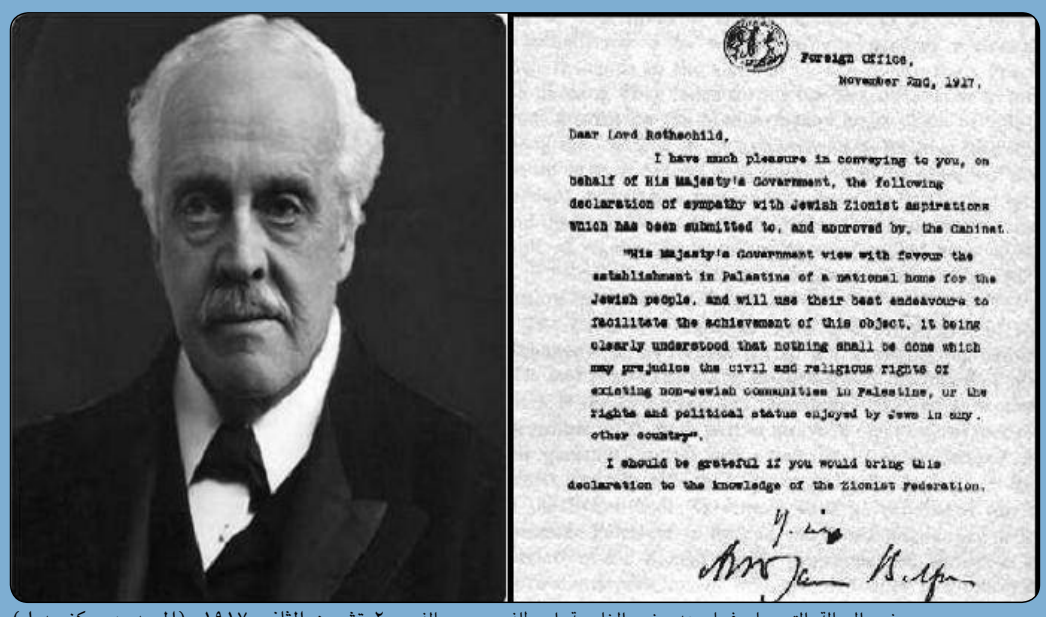

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country".

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

نص الرسالة التي جاء فيها وعد وزير الخارجية ابريطاني جيمس بالفور. ٢ تشرين الثاني ١٩١٧. (المصدر: مركز بديل)

وقد عملنا بكل جد على تعزيز مكانتها باعتبارها نداً لنظيراتها بين الأمم، وانضممنا على إثرها للاتفاقات والمنظمات الدولية من أجل حماية شعبنا، والتأكد من انطباق الاتفاقيات على فلسطين، وخاصة اتفاقيات جنيف، وللانتصاف لحقوق ضحايانا على الظلم التاريخي الذي لحق بهم، والبحث عن العدالة الانسانية، والأهم من ذلك محاسبة ومساءلة الاحتلال على جرائمه المتواصلة وضمان عدم افلاته من العقاب.

كما وسيتلو ذلك مواصلة هذه الجهود في حشد الإرادة الدولية من أجل عزل منظومة الاحتلال والاستيطان ومقاطعته، والاستمرار في خطواتنا نحو مجلس الأمن لاستصدار قرار أممي يدين الاستيطان ويوقفه، والتأثير على الدول لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، بالتزامن مع دعمنا الكامل لجميع المبادرات الدولية التي تعمل من أجل إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي عن أرض فلسطين، بما فيها الجهود الفرنسية التي استجابت لمطالباتنا الحثيثة بانخراط المجتمع الدولي بالعملية السياسية وانقاذها من التفرد الاسرائيلي وحلفائها بالحل السياسي.

وجاء المؤتمر الدولي للسلام باقتراح فرنسي تحملاً للمسؤوليات في إيجاد الحلول النهائية لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، والذي حمل مضمونه الأساسي حل القضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية ورعاية دولية للعملية السياسية من أجل انهاء الاحتلال بسقف زمني محدد، مستنداً إلى مرجعيات محددة وفقاً للقانون الدولي والشرعية الدولية، ومنطلقاً من قاعدة حل الدولتين، وتجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس المحتلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين حسب القرار الأممي ١٩٤، وذلك بسقوف زمنية للمفاوضات وآليات واضحة للتنفيذ والتدقيق فيما يتم الاتفاق عليه.

لم يغب حق العودة عن الاستراتيجيات والبرامج والخطط الرسمية والمدنية الفلسطينية، وهو حاضر بقوة في جميع الاتفاقات، ولم ولن يُسقط من أولويات الاجندة الفلسطينية، فهو حق سياسي وانساني لا يسقط بالتقادم. ففي كل لجوء وتشرد قسري ونكبة لحقت بشعبنا سواء في الوطن وفي قلبه القدس وقطاع غزة أو في المنافي ومخيمات اللجوء وفي القلب منها مخيم اليرموك، لم تتمكن قوة الاحتلال بجبروتها العسكري التفوق على إرادة شعبنا أو الغاء وجوده خلال القرن. وقد حافظ هو في المقابل على هويته وأصالته ودفاعه عن حقوقه غير القابلة للتصرف، ورفض الهزيمة وسعى بلا حدود إلى تغيير الواقع بكل الطرائق حتى وقتنا هذا، فعمل على مأسسة الذاكرة والتمسك بالهوية والصمود من جهة، وساهم بجدارةٍ مشهود لها في بناء دول الجوار والعالم من جهة أخرى، فلم يكن طارئاً عليها بل شكّل عنصراً أصيلاً في بناء المجتمعات وقدم المبادرات الفردية والجمعية الخلاقة، وترك بصماته الانسانية والسياسية والثقافية والأكاديمية والعلمية في كل مكان أقام فيه.

لكن العام القادم يشكل أحد أهم المنعطفات السياسية التاريخية بحمله هذه التواريخ الثقيلة على كاهل الإنسانية، فمرور قرن على وعد بلفور ونصف قرن على الاحتلال وما بينهما النكبة الكبرى هو تذكير للعالم بأن قضية فلسطين لم تُحل بسبب الخطايا التي ارتكبت ضد أبنائها ولا زالت تُرتكب، وإن منع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره منذ ما يقارب السبعين عاماً هو فضيحة سياسية وأخلاقية لمجتمع العصر الحديث. ولذلك تعمل القيادة الفلسطينية، وهي تستنير بتضحيات شعبنا العظام، مع العالم أجمع ومع الحكومة البريطانية على وجه التحديد لتصحيح هذه الأخطاء وإعلان اعتذارها عن وعد بلفور بدلاً من الاحتفاء به، وجبر الضرر الذي نجم عنه والانتصاف للضحايا، والاعتراف بدولة فلسطين.

ولكي لا يبقى الفلسطيني لاجئاً وشريداً في منافي الأرض دون غيره، تنطلق مسؤولية المنظومة الدولية عن وقف تعطيل الحل، وتحميل الضحية مسؤولية الاخفاق. فالمطلوب اليوم ليس إنتاج قرارات جديدة أو إصدار البيانات التضامنية اللفظية، وإنما التقاط الفرصة من أجل تصحيح الأخطاء والانتصاف للشعب الفلسطيني عمّا لحقه من ظلم تاريخي، واتخاذ خطوات عملية كفيلة بترجمة إرادتها في ردع الاحتلال وجعله يدفع ثمن احتلاله واستيطانه طيلة هذه العقود، ومحاسبته ومساءلته وايجاد آليات للتنفيذ، ولعب دور فاعل في صنع التاريخ والعدالة، وإلزامها بالاعتراف بمسؤولياتها القانونية والسياسية عن الظلم الذي أوقعته بشعب أخر، واستقاء العبر من التاريخ الذي انتصر فيه النضال الانساني العالمي والارادة بالتحرر على الاستعمار والعسكرة والقمع، فشعبنا كقرم الزيتون متجذر في أرضه ولن يسمح لأي نكبة يقترفها بحقه الاستعمار الحديث بإقتلاعه من أرضه مرة أخرى.

وهذا ما يدفعنا إلى حراك دائم مع دول العالم والاشقاء في الدول العربية والمحيط من أجل إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي عن أرضنا، وتجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين استناداً للقرار الأممي ١٩٤، ووقف النشاطات الاستيطانية غير الشرعية، والافراج عن جميع الأسرى، وتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات التي ترتبت على حكومة الاحتلال.

وعلى الصعيد الداخلي، لدينا واجبات نعمل على حلها من أجل مواجهة التحديات والمشاريع الاحتلالية، وعلى رأسها إنهاء الانقسام البغيض باعتباره مفتاح وجود فلسطين على الخارطة، وتشكيل وحدة حكومة وطنية والتوافق على الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني لتعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير الفلسطينية. وإلاّ فأننا سنشهد مائة عام أخرى على عذابات شعبنا.

فلماذا لا يكون عام ٢٠١٧ عام إنهاء الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، وعام الاحتفال بحرية فلسطين وتجسيد سيادتها على الأرض؟ ولماذا لا يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والقرار ١٩٤ غير المرتبط بتسوية سلمية أو قرار سياسي؟ إنه الامتحان السياسي والأخلاقي للإرادة الدولية، فأبناء وأحفاد سيّد غنيم وغيرهم الملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني اللاجئ، ومن في الوطن يتابعون ويرقبون بعين ثاقبة أداء المجتمع الدولي وجديته في تحمل مسؤولياته السياسية والقانونية في ايجاد حل سياسي لقضيتهم وإجلاء الاحتلال، ولكنهم في نفس الوقت يتحصنون بحقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال والعودة ويفشلون الرهانات الخاسرة عليهم بنسيانهم وتخليهم عن وطنهم القومي فلسطين.

* د. صائب عريقات: أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

في الذكرى المئوية
هل لا يزال «وعد بلفور» حاضراً في الأدبيات السياسية؟

بقلم: أحمد مفلح*

مسيرة احتجاج أمام السفارة البريطانية في الأردن. عمان، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. (المصدر: جريدة الأيام)

في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ أعلن وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور وعده بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك عبر رسالة وجهها للورد الصهيوني ليونيل والتر روتشيلد مفادها: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

ولا تكمن خطورة هذا الوعد في التوقيت الذي أُصدر فيه فحسب؛ أي في أوجّ الحرب العالمية الأولى وحاجة بريطانيا إلى حلفاء لا سيما من اليهود فبحثت لهم عن حل لمشكلتهم المزعومة. ولا في مضمونه السياسي والأخلاقي فحسب؛ باعتباره وعداً "ممن لا يملك إلى من لا يستحق"، بل كونه أرسى الخطوط العريضة والأساسيّة لمجمل السياسة البريطانية الاستعمارية في فلسطين خصوصاً، وفي المنطقة العربية عموماً.

ومن هذا الوعد الذي يعتبر المدخل الرسمي الأول إلى اغتصاب فلسطين وإقامة ما بات يعرف بإسرائيل لاحقاً، كان نص صك الانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم في عام ١٩٢٢، الممهّد بعد ثلاثين عاماً على الوعد (١٩٤٧/١١/٢٩) لمشروع قرار تقسيم فلسطين (القرار ١٨١) وإقامة دولة لليهود على جزء منها.

من هنا شكل هذا "الوعد" الخديعة الثانية والأقسى في تاريخ العرب المعاصر عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، بعد خديعة سايكس – بيكو (١٩١٦) للشريف حسين، التي كانت مجرد اتفاق لتقسيم سوريا الكبرى مع فرنسا.

السؤال الإشكالي هنا: إلى أي مدى ما يزال هذا الوعد حاضراً في الأدبيات السياسية الفلسطينية، وذلك باعتباره المدخل الأول لنكبة فلسطين واغتصابها، ومظهراً من مظاهر التحالف الإمبريالي الغربي مع الحركة الصهيونية والذي ما تزال مفاعيله ناشطة إلى اليوم، وتقف في وجه أي حل عادل لقضية فلسطين بوجوهها كلها.

للإجابة عن هذا السؤال توقفنا عند مجلتين مختصتان في الأدبيات والتاريخ السياسي الفلسطيني: مجلة شؤون فلسطينية؛ باعتبارها أهم "دورية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة، وتصدر عن مركز الأبحاث في "م . ت. ف". ومجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدرها، ولما تزل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، وهي مؤسسة تُعنى بالصراع العربي – الصهيوني،

ومن أجل قراءة هذا الوعد والتعامل معه تاريخياً واستراتيجياً وتعبوياً، يستند المقال الى أسلوب تحليل المحتوى لنحو ٢٥٥ عدداً من مجلة شؤون فلسطينية صدر بين آذار/١٩٧١ وشتاء ٢٠١٤، . و١٠٨ أعداد من مجلة الدراسات الفلسطينية صدرت بين شتاء ١٩٩٠ وخريف ٢٠١٦، متوقفين عند الأبحاث والدراسات والمقالات التي تناولت بشكل مباشر "وعد بلفور"، أي ذُكر في العنوان، وليس مجرد ذكر اعتباطي وثانوي في متن النص.

في مجلة شؤون فلسطينية، وُجد أن المواد المنشورة في الأعداد التي استخدمت من أجل هذا المقال هي ٤٦٥٤ مادة منوّعة بين دراسة وبحث ومقال ورأي في السياسة والتاريخ والفكر والثقافة والأدب واليوميات والتصريحات، منها خمس مواد فقط (في الأعداد ٥ و ٥٦ و ٧٣ و ١٧٤ و١٩٧) ذكرت في عنوانها كلمة "وعد بلفور"، أي ما نسبته ٠,١٠ في المئة. ومن هذه المواد الخمس، ثلاث مواد شرحت أبعاد هذا الوعد وتاريخه وأهميته، أي ما نسبته ٠,٠٦ في المئة.

أما مجلة الدراسات الفلسطينية، فمن أصل نحو ١٧٥٠ دراسة وبحثاً ومقالة (من دون مراجعات الكتب والوثائق) نشرت فيها، عنوانين اثنين فقط حملا كلمة "وعد بلفور"، الأول في افتتاحية للكاتب وليد الخالدي (العدد ٩٩)، والثاني في مراجعة كتاب جوناثان شنير (العدد ٩٥). كما ورد ذكر الوعد في سياق متون بعض الدراسات بشكل عابر، الأمر الذي يعني أن نسبة وجود هذه المحطة التاريخية والسياسية في تاريخ القضية الفلسطينية لا تزيد عن ٠,١١ في المئة، وبشكل غير أساسي.

يتبيّن لنا من خلال اسلوب تحليل محتوى عيّنتين من نتاج الادبيات السياسية الفلسطينية، أن هذه المحطة الخطرة في مسار القضية الفلسطينية تكاد تكون غائبة كلياً، حيث ان ذكرها او التطرق لها اقتصر على اقل من ٠,١ في المئة من مضمون هذه الادبيات، مقارنة باتفاقيات وحوادث تاريخية اخرى كان اثرها على مسار القضية الفلسطينية اقل بكثير من "وعد بلفور"، ولكنها حظيت بالاهتمام الاكبر من قبل الساسة والكتاب الفلسطينيين.

من جهة أخرى وبالرغم من أنها لم تكن بخطورة وعد بلفور، حظيت اتفاقية سايكس – بيكو بمساحة كبيرة في الأدبيات السياسية الفلسطينية. فمصير فلسطين قد حُسم في "وعد بلفور" لأن بريطانيا قد وعدت بوهب فلسطين لمن يساعدها في حربها المحرجة، فوعدت العثمانيين والشريف حسين واليهود في نفس الوقت، لكن من خلال الوعد حسمت أمرها تجاه اليهود.

لا يتسع هنا المجال لقراءة دلالات هذه التقنية وتقديرها الاستراتيجي وقراءة مفاصل هذه القضية وأبعادها وحيثياتها التاريخية والسياسية والدولية، ومدى تلاحم العلاقات الاستعمارية - الصهيونية والخدع الغربية المساندة دائماً لهذه الحركة العنصرية. كما تدلنا على تراخي التعبئة السياسية في صفوف الأجيال الفلسطينية والتلهّي الفكري بالخطب الآنية والخلافات الداخلية أكثر من القضية المركزية.

نستخلص من هذه النتائج مدى ضحالة إنتاجنا الفكري السياسي والتاريخي وضعفه على مستوى كنه القضية الفلسطينية، فما هو منشور عن قشورها ويومياتها الآنية أكثر بكثير عما هو منشور عن مفاصلها الأساسية، وكأن هناك انقطاعاً متعمداً بين مراحل تطور هذه القضية ومحركاتها.

ان الخطر في هذا المجال، وتحديداً الشق التاريخي منه، هو الوقوع في شرك التأريخ نفسه بحسب "المدرسة التوراتية"، التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر كما يُصنّفها ماهر الشريف بين المؤرخين الغربيين، وقامت على أساس العودة إلى التاريخ القديم لتبرير مشروعية الفكرة الصهيونية الحديثة بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

فهناك الكثير من الدراسات التاريخية في الفكر الفلسطيني عن التاريخ القديم وأسفار الإسرائيليين وسبيهم في فلسطين، ولا نقول هذا غير مهم، لكن الأهم أن نعرف ماذا حصل في الأمس القريب وماذا يحصل اليوم وأثّره المستمر على مسار القضية. فالقضية الفلسطينية هي قضية سياسية وليست تاريخية فحسب، لذلك، لا بد من تطوير أساليب كتابتنا التاريخية والسياسية بما يتلاءم مع أهمية قضيتنا.

كما أن قراءة الواقع الفلسطيني بمنهج اسلامي يرى القضية الفلسطينية في بقعة صغيرة هي المسجد الأقصى، ليس الا اختزالاً للتاريخ الفلسطيني. فبالرغم رمزيته النسبية، لكن أين باقي فلسطين؟ هل نحرر فلسطين ونطالب بها كرمى للأقصى فحسب، أم لأنها قضية شعب ظُلم وأُخرج من أرضه وهي كلها حق له؟

هناك مشكلة في فكرنا السياسي والتاريخي الفلسطيني، ومعادلة فاشلة حتمًا ستوصلنا إلى نتائج تعبوية فاشلة أيضاً، وهذا الفشل غير المنظور في قراءة تاريخ وسياسة القضية الفلسطينية أوصلنا إلى ما نحن فيه من ضعف وهزائم وتراخٍ وجهل. لا نتذكر اليوم "وعد بلفور" من أجل التباكي وترداد خطورة ودور هذا الوعد، بل من أجل الاستفادة في مواجهة خدع الإمبريالية الغربية، وكيفية العمل على التخلص من نتائجه ووضع نصب أهدافنا كيف نفرض اعتذار القوى التي "وعدته".

* أحمد مفلح: باحث من فلسطين مقيم في لبنان

القيادة الفلسطينية بين بلفور ونهج الرهان على الامبريالية

بقلم: وسام رفيدي*

مسيرة احتجاج أمام مقر اليونسكو. غزة، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. (المصدر: جريدة الأيام)

في نقاش وعد بلفور، لا بد للخطاب الفلسطيني أن يتجاوز الجملة المكررة والتي باتت أيقونة صنمية: "وعدٌ مَنْ لا يملك لمَنْ لا يستحق" حسناً، وماذا بعد ذلك؟ هذا ما يجب ان يرتكز عليه الخطاب. هل يستمر الخطاب الفلسطيني ويعيد ويكرر تلك الحقيقة التاريخية الفاضحة للسلوك الامبريالي البريطاني في فلسطين، أم تراه يفكر بالتقدم خطوة للأمام؟

كثيرة هي الجرائم التاريخية التي ارتكبتها الامبريالية بحق شعوب العالم، حتى ليصح القول: ما تطورت الرأسمالية إلا وأنهار الدماء تسيل على شرف الأرباح. لذلك صحت مقولة ماركس: الرأسمالية تقطر دماً! من إبادة ٨٠ مليون من السكان الأصليين في الأمريكيتين، إلى استرقاق عشرات الملايين من الأفارقة عبيداً في المزارع والمصانع الرأسمالية، وصولاً إلى استعباد شعوب آسيا.

وفي معظم الحالات، كان للإمبريالية البريطانية نصيب الأسد في الجرائم التاريخية بحق الشعوب. فلم تقتصر الرأسمالية البريطانية على ان تكون نموذجاً لتحليل النظام الرأسمالي كما اتخذها ماركس في كتابه رأس المال، بل كانت نموذجاً تتبارى فيه مع فرنسا صاحبة النفاق التاريخي.

ولا تزال الإمبريالية صفيقة ووقحة، ترفض حتى الاعتذار عن جرائمها، ناهيك عن رفضها تغيير سياساتها او دفع التعويضات للشعوب التي ارتكبت بحقها الجرائم. وفوق ذلك، تتشدق بشعارات حقوقية وإنسانية وتنصّب نفسها "معلماً" يُعلم الشعوب طريقها للحرية والديمقراطية. هكذا كان حال الخطاب الامبريالي البريطاني في أوج ازدهاره في القرنين الثامن والتاسع عشر دفاعاً عن سلوكه الاستعماري: "نريد للشعوب ان تتعلم كيف تحكم نفسها"، وللباحث عن العنصرية بأبرز تجلياتها، فليتوقف عند المقولة السابقة.

وفي فلسطين، كان الامبرياليون الانجليز يفاوضون الحسين بن علي على مملكته العتيدة مقابل دعمه لهم في الحرب ضد تركيا، ومن تحت الطاولة كانوا يعقدون صفقات سايكس بيكو مع الفرنسيين والروس القياصرة. وحتى عندما كشف الشيوعيون الروس المنتصرون آنذاك بقيادة لينين، وثائق سايكس بيكو، وفضحوا تآمر الامبرياليين على شعبنا العربي، ظل الحسين بن علي على وفاءه لدعم بريطانيا الذي تعهد به في مراسلاته مع مكماهون.

في هذه اللحظة التاريخية، صدر وعد الامبريالي بلفور للصهاينة ضمن سياق المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية، وسياق ترسيم الحدود وتقسيمها بين المستعمرين الانجليز والفرنسيين، حيث جاء إنشاء الكيان الصهيوني ركناً اساسياً في السياقين: المصالح الاستعمارية وتقسيم المنطقة.

إن ما سقناه غدا بديهياً ويدرسونه في المنهاج المدرسي، ولو كان ضحلاً بعض الشيء، إلا أن الحاجة للتذكير به لا زالت قائمة خاصة وأن الممارسة السياسية اليوم للقيادة الفلسطينية تفصل بين هذا التاريخ الامبريالي البريطاني وموقفها من السياسة البريطانية اليوم.

أولى مظاهر الفصل تتبدى بشطب المحتوى الامبريالي في توصيف السياسة البريطانية. فبريطانيا، وكذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لا تعتبر قوى امبريالية في خطاب القيادة السياسية، وحتى العديد من القوى اليسارية منها، بل تُعطى التوصيف الأكاديمي المحايد، ولكن الاستفزازي: أن بريطانيا لا تزال تنكر جريمتها التاريخية بحق شعبنا. بينما تعربد الولايات المتحدة تقسيماً وذبحاً في العراق وسوريا واليمن، وحتى فرنسا تمارس سياستها الاستعمارية بكل صفاقة في سوريا ولبنان. مع كل هذا، تبقى حكومة جلالتها والإدارة الأمريكية والحكومة الفرنسية دون أدنى إشارة لطابع السياسة الامبريالية.

من الواضح أنه ليس في جعبة القيادة الفلسطينية غير مطلبها في ال Sorry، ترفعها في وجه بريطانيا الامبريالية والتي طالب بها ابو مازن في مؤتمر فتح، دون أن تصل للحدود المطلوبة: تعويض الشعب الفلسطيني وتغيير السياسة البريطانية تجاه القضية الوطنية. وإن أدركنا ان صلف الامبرياليين البريطانيين لن يصل لهذه الحدود، فعلى القيادة الفلسطينية أن تتخذ موقفاً من السياسة البريطانية التي تستمر بدعمها غير المشروع للإمبريالية الصغرى، حسب التوصيف الدقيق للراحل جورج حبش، الكيان الصهيوني.

إن هذا المطلب الخجول المتمثل بال Sorry ينسجم تماماً مع كل النهج السياسي للقيادة الفلسطينية. نهجاً يرى أوراقه كلها في جيب الامبرياليتين الامريكية والاوروبية ومن خلفهم الانظمة الرجعية العربية، وفي مقدمتها حكام السعودية، وهو نهج يمكن ببساطة اعتباره المظهر الأبرز للتحول باتجاه الصفقة المذلة مع الكيان الصهيوني ونعني صفقة أوسلو، فأوسلو يتجاوز حدوده الرسمية كاتفاق ليطال مجمل النهج المعتمد منذ أكثر من ٢٣ عاما.

والمعضلة هنا ان هذا النهج المُجرب منذ ٢٣ عاماً والذي لم يحصد سوى الاستيطان المكثف وتحمل تكلفة الاحتلال الصهيوني لم يواجَه في مؤتمر فتح، باعتبارها التنظيم المهيمن على القيادة السياسية برمتها، بأية مراجعات ونقاشات جدية. لنكون امام حقيقة ان هموم القيادة الفلسطينية، وفي ذكرى وعد بلفور الامبريالي، في واد والقضية الوطنية وهموم شعبنا في واد اخر.

*وسام رفيدي: محاضر في جامعة بيت لحم

مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية يرحبان بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤)

التاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٧، يرحب مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بقرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦، بشأن استمرار (إسرائيل) في بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ويثني على موقف كل من فنزويلا، وماليزيا، والسنغال، ونيوزيلاندا، هذه الدول التي أصرت على اعادة طرح مشروع القرار على مجلس الأمن للتصويت، الأمر الذي يشكل ممارسة فعلية لمسؤولياتها الدولية بموجب القانون الدولي ومبادئ العدالة.

بلا شك، إن صدور هذا القرار في الوقت الذي تكشف فيه (إسرائيل) عملها على توسيع مشروعها الاستعماري – الاحلالي وسعيها مؤخراً الى شرعنة ما يعرف بالبؤر الاستيطانية العشوائية، وإلى إجازة استيلاء المستعمرين والقوات المحتلة على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة؛ انما يعبر عن القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي من استمرار انتهاك اسرائيل للقانون الدولي والشرعية الدولية.

وعلى الرغم من ان هذا القرار لم يضف إلى القرارت الدولية السابقة، وخصوصاً قرارات مجلس الامن (٢٣٧) لعام ١٩٦٧، و(٤٤٦) لعام ١٩٧٩، و(٤٦٥) لعام ١٩٨٠، إلا أن صدوره بعد أكثر من عقدين عجاف من تراجع العمل الدولي في مواجهة انتهاكات (إسرائيل) للشرعية الدولية ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، يعبر عن بداية تحول في الارادة السياسية للدول، ويعيد الامل بإمكانية إنفاذ القانون الدولي. وعليه، فإننا نرى بأن قرار مجلس الامن رقم (٢٣٣٤) يشكل قاعدة يمكن الاستناد عليها لتفعيل الآليات الدولية المختلفة، خصوصاً وأن دولاً نافذة قد صوتت على القرار بينما لم تعارضه الولايات المتحدة، ونؤكد على ما يلي:

١. إن إعلان (إسرائيل) رفضها وعدم انصياعها للقرار وتحديها له عبر اجراءات قمعية وغير قانونية؛ بل ومهاجمتها للامم المتحدة والدول منفردة ومجتمعة، لا يجب أن يشكل عاملاً محبطاً للدول والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. إن هذه الغطرسة تعبر عن مدى الحاجة إلى تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية وبلورتها في خطوات عملية لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة. إن رفض (إسرائيل) القرار لا يعفي الدول الأخرى من إنفاذ ما يترتب عليها من التزامات بموجب القانون الدولي. وعليه، يجب أن يشكل القرار حافزاً لإعمال الآليات الدولية الكفيلة بإنفاذ الارادة الدولية والقانون.

٢. إن مطالبة القرار الحالي (إسرائيل) بالوقف الكامل والفوري لأنشطتها الاستيطانية وتحمل التزاماتها القانونية تجاه الأرض المحتلة، بما فيها شرق القدس، لا يجب أن تظل حبيسة القرار أو التصريحات، فعلى الرغم من أن هذه المطالبة لم تبلغ مستوى ما كان مجلس الأمن قد أقره في قراره رقم (٤٦٥)، حيث طالب (إسرائيل) بتفكيك ما أنشأته من مستوطنات؛ إلا أن صدور القرار بأغلبية ١٤ صوتاً، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، يفتح الباب أمام امكانية تطويره لاتخاذ خطوات عملية لإنفاذه.

٣. إن اعتبار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها شرق القدس، إجراء غير شرعي، وإن إدانة ذلك والمطالبة بوقف بنائها، يترتب عليه مسؤوليات دولية قانونية، تشمل من بين ما تشمل، اتخاذ الدول منفردة ومجتمعة إجراءات فعلية لا تقتصر على التمييز ما بين الأرض المحتلة و(إسرائيل) كما جاء في القرار الأخير، بل يجب أن تشمل الامتناع عن تقديم اي نوع من المساعدة لـ (إسرائيل)، والتي قد تستثمر تلك المساعدات من قبلها في مشروعها الاستيطاني كما نص على ذلك القرار (٤٦٥) لعام ١٩٨٠.

٤. إن صدور هذا القرار الأممي بعد أكثر من عقدين من إهمال إنفاذ قرارات دولية سابقة تضمنت نصوصاً وربما آليات أكثر تقدماً من القرار الحالي، بذريعة اتاحة الفرصة لمفاوضات سلام أوسلو، يكشف عن ضرورة تطوير عمل ودور منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني في متابعة تطوير وتطبيق القرار، عبر تحفيز الدول على الوفاء بالتزاماتها حيال انفاذه، أو على الأقل عدم انتهاكه. وعليه فإن الإنجاز الأكبر في هذا القرار لا يتمثل في نصوصه، بل في أنه يعيد فتح الباب أمام وجوب تحمل الدول منفردة ومجتمعة مسؤولياتها، ووجوب إعادة النظر في استراتيجية التغاضي عن انتهاكات (إسرائيل) بحجة عدم عرقلة عملية السلام. ولعله من الجدير بمكان التأكيد على أن الالتزام بالحل السلمي للصراع لا ينفي وجوب تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة الدولية باعتبارها جزء أساسي من عملية احلال السلام العادل والدائم.

٥. وحتى يشكل القرار (٢٣٣٤) أساساً للمزيد من تطوير الموقف الدولي باتجاه الإقرار دون لبس بحق شعبنا بالحرية والاستقلال والعودة، كما الضغط على (إسرائيل) وفرض عقوبات عليها، فإننا مطالبون بتعزيز العامل الذاتي الفلسطيني في النضال ضد الاحتلال، وعليه نطالب منظمة التحرير الفلسطينية، البناء على هذا الإنجاز، عبر دعوة الاطار القيادي المؤقت للمنظمة لإجراء مراجعة شاملة للوضع الفلسطيني بمجمله، هدفها بلورة استراتيجية وطنية موحدة، وإنهاء الانقسام الكارثي، وإعادة الاعتبار لقضيتنا كقضية تحرر وطني ،وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس وطنية ديمقراطية بدءاً بالمجلس الوطني.

مركز بديل يختتم مشروع تمكين المرأة

بيان صحفي صادر عن مركز بديل

اختتم بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم الجمعة ٢٨ تشرين أول ٢٠١٦ مشروع تمكين المرأة، الذي شارك فيه ٣٥ طالباً وطالبة من جامعة بيت لحم. هدف المشروع الى تمكين اصحاب الحقوق من الشباب بشكل عام والمراة الفلسطينية بشكل خاص ورفع صوتهم حول حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، والانتهاكات التي يتعرض لها هذا الشعب بفعل سياسات التهجير القسري المستمرة.

تخلل تنفيذ المشروع مجموعة من ورشات العمل التثقيفية، التي ركزت في مجملها على جريمة التهجير القسري الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨، وأبرز محطاته والسياسات المستخدمة من قبل اسرائيل. كما تم تعريف المشاركين/ات على مبادئ وأسس القانون الدولي، بالتركيز على وضع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في القانون الدولي.

واختتم المشروع بجولة تعليمية في منطقة الاغوار والتي شملت زيارة ميدانية الى قرى فصايل والجفتلك، والتي تتعرض لمجموعة من السياسات الاسرائيلية الرامية الى تهجير السكان الفلسطينيين من تلك القرى.

يُذكر أن مشروع المرأة هو أحد البرامج التي يُنفذها مركز بديل بالشراكة مع عدد من المؤسسات والجامعات الفلسطيني، بهدف تسليط الضوء على قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

بديل يستكمل تنفيذ مشروع «عين على القدس»

بيان صحفي صادر عن مركز بديل

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، يستكمل تنفيذ مشروع عين على القدس والـذي يضم ٣٠ مشاركا ومشاركة من مدينة القدس. يهدف المشروع الى تعميق معرفة المشاركين بسياسات التهجير القسري التي تنفذها اسرائيل على جانبي الخط الاخضر، وخصوصاً في مدينة القدس، اضافة الى تمكينهم بـالادوات اللازمة لإبراز هذه السياسات وتطوير سبل مواجهتها.

تضمن المشروع، الذي بدأ بديل بتنفيذه في شهر آب من هذا العام، ورشات عمل ومحاضرات تسلط الضوء على سياسات التهجير القسري التي تفرضها اسرائيل على الفلسطينيين في مدينة القدس، اضافة الى محاضرات تهدف الى تعميق معرفة المشاركين بالقانون الدولي وتحديداً النواحي التي تخص اللاجئين الفلسطينيين.

كما عقد المركز عدد من ورشات العمل والتدريبات المهاراتيه التي تهدف الى تمكين المشاركين بـالادوات والمهارات اللازمة لتوثيق تلك السياسات، من خلال العمل على انتاج أربعة افلام قصيرة تُوضح المعاناة اليومية التي يعيشها المقدسيين جـرّاء فرض اسرائيل لسياسات التهجير القسري عليهم.

كما نظم المركز يوم الجمعة الموافق ٢٣ ايلول ٢٠١٦، جولة تعليمية الى عدة قرى تقع تحت وطأة التهجير من قرى غرب وجنوب بيت لحم، حيث زار المشاركون قرى الولجة وبيت سكاريا ووادي فوكين؛ وذلك بهدف التعرف عن قرب على السياسات التي تستخدمها اسرائيل لتهجير سكان تلك القرى، من خلال خلق بيئة قهرية تجعل من بقاء سكان تلك القرى في قراهم ومجتمعاتهم امرا اشبه بالمستحيل.

تجدر الاشارة هنا الى ان مركز بديل يقوم بتنفيذ المشروع بالتعاون مع ثلاثة مؤسسات قاعدية فاعلة في مدينة القدس، وهي مركز برج اللقلق المجتمعي، وجمعية البستان ودائرة تنمية الشباب.

العدالة والكرامة والسلام الدائم بتنفيذ القرار ١٩٤

بيان صادر عن الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

في العام ١٩٤٨ قامت العصابات الصهيونية باغتيال الكونت فولك برنادوت بسبب وضعه توصية صريحة وواضحة بشأن وجوب تحمل الامم المتحدة والدول مسؤولياتها القانونية والفعلية جراء التسبب في نكبة الشعب الفلسطيني بما في ذلك وجوب تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم التي هجروا منها وتعويضهم عما لحق بهم من اضرار. وبعد اشهر من ذلك، تحولت التوصية إلى قرار أممي يحمل الرقم ١٩٤ والذي لم يتم العمل على تطبيقه حتى الان، لا بسبب الرفض الاسرائيلي وحسب، بل بسبب غياب الارادة السياسة للدول الغربية المتنفذة، واعتقاد الفلسطينيين والعرب بان المجتمع الدولي سيجلب لهم حقوقهم ويحقق العدالة.

اليوم، وبعد مرور ٦٨ عاما على وضع القرار ١٩٤، لا زالت نكبة الشعب الفلسطيني مستمرة. فبدل ان يتم التعامل مع القرار باعتباره الإطار القانوني الاساسي لحل القضية الفلسطينية، صارت الدول المتنفذة تجاهر بدعمها لإسرائيل، وتتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في العودة الى الديار الاصلية، وتقرير المصير، وتطالبه بالاعتراف بيهودية اسرائيل.

وتحت ستار ما يعرف بعملية سلام اوسلو التي انطلقت ما قبل ٢٥ عاما لا تزال تتواصل حملات التضليل بإيهام العالم بان السلام قاب قوسين او ادنى، بينما تستمر عمليات التهجير القسري للفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر عبر مزيد من سياسات القمع الوحشي، والاستعمار، والفصل العنصري الممأسس، والذي يقابل في أحسن الاحوال؛ فقط بتصريحات إدانة خجولة او مناشدة يائسة تطلب من إسرائيل التوقف عن انتهاكاتها المتواصلة والمتفاقمة منذ سبعين عاما. وبدورها ترد اسرائيل بمزيد من القمع، والمستعمرات، والتهجير وبكثير من السخرية من تلك الدعوات وأصحابها.

وفي ظل الدعم الغربي لإسرائيل ومظلة الحماية الغربية الواسعة التي تتمتع بها، وما يقابل ذلك من انقسام وضعف فلسطيني وعجز عربي رسمي، تتفاقم أزمة انعدام الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين. إن ما تشهده دول الشتات من تهجير متكرر للفلسطينيين، وما يعانيه اولئك المهجرون من تمييز ضدهم فقط لانهم فلسطينيون في دول اللجوء الجديدة، والنقص الحاد والمضطرد في تقديم الخدمات الانسانية الاساسية من قبل الاونروا؛ هو تعبير صارخ عن استمرار المساس بكرامة الانسان الفلسطيني، وغياب العدالة، وانعدام الحماية. وبذلك لا زالت تتعاظم مأساة المهجرين الفلسطينيين الذين يشكلون اكثر من ٦٦٪ من الشعب الفلسطيني، في ظل استمرار المكلفين واصحاب القرار بالبحث عن حلول قاصرة لا تتفق مع القانون الدولي، او مبادئ العدالة والانصاف.

ولان النكبة ليست قدرنا، ولان استمرار اقصاء قضيتنا لم يعد مقبولا تحت اي ذريعة كانت، ولان السلام العادل والدائم لا يكون بإدارة الصراع عبر معالجات ظرفية ووقتية، بل يتطلب انهاء الاسباب الجذرية للصراع المتمثلة في سياسات التهجير والاستعمار والفصل العنصري التي تسببت في النكبة ولا زالت تتسبب في استمراراها، فإننا نحن مؤسسات الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية والشتات نعلن اطلاق الحملة الشعبية العالمية:

العدالة، والكرامة، والسلام الدائم بتنفيذ القرار ١٩٤

ان الحملة تطالب أصحاب القرار والمكلفين من هيئات الامم المتحدة ووكالاتها، والدول بالوقوف عند مسؤولياتهم في وجوب اتخاذ اجراءات عملية لوقف التهجير المستمر للفلسطينيين في فلسطين التاريخية ودول الشتات، واحترام حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين اينما كانوا وتوفير الحماية الدولية الواجبة لهم وفق قواعد القانون الدولي، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والقرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

شعب واحد، ومسيرة موحدة حتى العودة والحرية

مؤسسات الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطيني

(حق العودة)
دورية فصلية تصدر عن
بديل/المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
أحمد هماش
أحمد اللحام
مراد عودة

تصميم ومونتاج
عطاالله سالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)
هشام نفاع (حيفا)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org